الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

27 **مارس** 2024

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	2
حقوق الإنسان في العالم	26

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

مجلس الوزراء: توفير مساكن للأســـر الأشــد حـاجـة

المملكـة تقـود الحقبـة الخضــراء

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 17 رمضان 1445هـ - 27 مارس 2024م
https://www.alriyadh.com/2067238

رأس صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء - حفظه الله -، الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء أمس، في جدة.

وفي مستهل الجلسة أطلع سموه مجلس الوزراء على فحوى الاتصال الهاتفي الذي تلقاه من فخامة رئيس جمهورية ألمانيا الاتحادية، ونتائج استقباله لرئيس مجلس الوزراء بدولة الكويت، وعلى مضمون اجتماعه - حفظه الله - مع معالي وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية.

ونظر المجلس إثر ذلك إلى مستجدات الأحداث وتطوراتها على الساحتين الإقليمية والدولية، وما بذلته المملكة من جهود بالتعاون مع شركائها في المنطقة والعالم؛ لإيجاد حل للأوضاع الإنسانية المتدهورة في قطاع غزة، مجدداً في هذا السياق الترحيب بقرار مجلس الأمن الدولي الداعي إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة خلال شهر رمضان المبارك.

وفي الشأن المحلي تناول المجلس، مؤشرات أداء عدد من القطاعات الرئيسة وإسهاماتها في تحقيق الأهداف الوطنية الرامية إلى تعزيز التقدم والازدهار، ومواصلة مسيرة النماء والتطور على الأصعدة كافة.

وأكد مجلس الوزراء ما توليه الدولة من اهتمام ودعم مستمر للجهود والمبادرات الوطنية الهادفة إلى توفير المساكن للأسر الأشد حاجة في المملكة، بما في ذلك العمل على تحقيق مستهدفات حملة (جود المناطق) التابعة لمنصة (جود الإسكان).

وعدّ المجلس اليوم السنوي لمبادرة السعودية الخضراء الذي يوافق اليوم الأربعاء (السابع والعشرين) من شهر مارس؛ ترسيخاً لاهتمام المملكة بقضايا البيئة محلياً ودولياً، ودعمًا لنهجها في قيادة الحقبة الخضراء والعمل المناخي.

ووافق المجلس على (قواعد التعامل مع طلبات الجهات العامة لتأسيس الشركات أو الاشتراك في تأسيسها أو لتأسيس أي كيان يكون من أغراضه الاستثمار أو يكون هادفاً إلى الربح)، كما وافق على استمرار تحمل الدولة رسم تأشيرة الدخول عن العمالة الموسمية لمشروع الهدي والأضاحي لموسم حج العام (1445هـ).

المملكة من أعلى الدول نمواً في مجالات الملكية الفكرية بحسب مؤشر الغرفة التجارية الأميركية

حماية الملكية الفكرية: ركيزة لتعزيز الاقتصاد المعرفي وزيادة الابتكار

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 17 رمضان 1445هـ - 27 مارس 2024م
https://www.alriyadh.com/2067143

عقدت جريدة الرياض، مؤخرًا، ندوة لمناقشة القرار الذي أقرته النيابة العامة بإنشاء نيابة الملكية الفكرية، وذلك في سياق الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية التي أطلقها صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء -حفظه الله-، المتضمنة توفير بيئة متميزة لتقديم وتنظيم وتطوير الخدمات القضائية في مجالات الملكية الفكرية؛ فهي أحد الممكنات الرئيسة لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030؛ وتأكيداً للتكامل مع النيابة العامة في حوكمة العمل الجزائي المتصل بالملكية الفكرية لتحقيق العدالة الناجزة.

وسلطت الندوة الضوء على أهمية هذا القرار ودوره في تحقيق العدالة الناجزة وتعزيز حوكمة العمل الجزائي المتصل بالملكية الفكرية، وغيرها من المحاور ذات العلاقة، وذلك بمشاركة كل من، المتحدث باسم هيئة الملكية الفكرية أ. سالم المطيري، ونائب الرئيس التنفيذي لدار النشر في جامعة الملك سعود د. محمد الحجيلان، ورئيس ومؤسس جمعية حماية الملكية الفكرية أ. محمد عبدالله السلامة، والأكاديمية في جامعة الملك سعود وعضو جمعية حماية الملكية الفكرية د. عادلة المعجل، والقانونية أ. أسماء المكرمي، وحضر من صحيفة «الرياض» د. خالد الخضري، ومدير تحرير الشؤون الثقافية أ. عبدالله الحسني، ونائب رئيس القسم الرياضي أ. سليمان العساف، و أ. عبدالعزيز الشهري، وأ. ناصر العماش، وفي التصوير أ. بندر بخش.

ورحب رئيس التحرير أ. هاني وفا، بالحضور، مؤكدًا على أهمية «ندوة الرياض» التي يعود تاريخها لأربعة عقود، وتحرص على طرح ومناقشة أبرز الموضوعات والقضايا التي تهم المجتمع عامة، وقارئ الرياض خاصة.

وقال: إن موضوع ندوة اليوم واحد من المواضيع المهمة، وذلك لأن قرار إنشاء نيابة الملكية الفكرية يعد خطوة جوهرية تعكس الرؤية الحكيمة للمملكة، نحو دعم الابتكار والإبداع، وتعزيز الاقتصاد المعرفي والمنافسة العادلة، وتحقيق التنمية المستدامة للبلد.

تأثير المدرسة في تعزيز ظاهرة السرقات العلمية كانت بدايتها في السبعينات

وضع الاستراتيجيات

وفي بداية الندوة، قال أ. سالم المطيري، أطلق سمو سيدي ولي العهد الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية، وتشتمل على (54) مشروعا تنفذها 37 جهة حكومية منظِمة لهذه الاستراتيجية وتنفذ بنودها، وللاستراتيجية 4 ركائز هي، توليد الملكية الفكرية وإدارتها، والاستثمار التجاري للملكية الفكرية وحمايتها.

تعزيز التخصصية

وقال المطيري. سابقاً كان تعامل هيئة الملكية الفكرية السعودية في قضايا الملكية الفكرية مع دائرة الجرائم الاقتصادية في النيابة العامة، وذلك لنوعية قضايا الملكية الفكرية، خاصة فيما يتعلق بحماية حقوق المؤلف والمصنفات البرمجية واحتياجها إلى مختصين فنيين قانونيين؛ لفهم ما يخص نسب الانتهاك وفحواه كما في البحوث والنشر العلمي، ويكون ذلك حسب مفاهيم الملكية الفكرية مقبولاً، إذا لم يتجاوز النسب المقبولة مع الإشارة إلى المصدر.

واليوم، يأتي إنشاء نيابة الملكية الفكرية ليعزز التخصصية المطلوبة؛ لكشف الانتهاكات الفكرية بالمفهوم الأوسع، لتشمل كذلك مضمون رسائل الماجستير أو الدكتوراه أو المؤلفات المختلفة، وكذلك لتنوع قضايا انتهاكات الملكية الفكرية؛ ما يستلزم تأسيس هذه النيابة.
وفي التجربة السابقة لقضايا انتهاك الملكية الفكرية لاحظنا تزايدها ولا يرجع ذلك إلى الارتفاع في عدد انتهاك الملكية الفكرية، بقدر ما يرجع إلى الزيادة في الرقابة على مستويات عدة منها القطاع الرقمي والمنصات الإلكترونية للمتاجر، وغيرها.
الاقتصاد المعرفي
وقال د. الحجيلان، بداية لا بد من الإشارة لأهمية تنمية المعرفة؛ لما لها من تأثير إيجابي على الإبداع والاختراع وأيضا الإنتاج المعرفي والذي يساهم بدوره في بناء الاقتصاد.
وتعتبر حماية الملكية الفكرية ركيزة للعديد من النقاط الأساسية التي تحفظ وتدعم مفهوم "الاقتصاد المعرفي"، ويجب تدارك أهمية تأثير حفظ وحماية "الملكية الفكرية" بجميع معانيها ومجالاتها على هذا المفهوم، وعليه فمن البديهي أن تؤثر الممارسات السلبية للملكية الفكرية وما يتبعها من معاني على الاقتصاد بشكل عام وقد يُحدث هدر مالي أو عدم توفيق في اتخاذ القرارات.
وأردف قائلاً: إن صناعة المعرفة من خلال المؤسسات المختلفة كوزارة الإعلام أو كهيئة الأدب والنشر أو حتى من قبل المؤلفين والمبتكرين، يتطلب حماية المعرفة والملكية الفكرية بجميع أنواعها وأشكالها سواء أكانت مكتوبة أو ابتكاراً صناعياً أو أدبياً.. إلخ. لأنها تعتبر حجر الزاوية لحماية الاقتصاد المعرفي.
والحقيقة إننا - في الدار - نعاني جداً من هذا الأمر، من خلال انتهاك الحقوق الفكرية لمنتجات الدار من الكتب العلمية.
ونحاول دومًا وعلى قدر المستطاع، اتخاذ جميع الإجراءات الإدارية اللازمة من خلال مخاطبة الجهات المسؤولة؛ لنبين للمنتحلين ومن يتعدى على الحقوق أننا الجهة المالكة للحقوق لجميع الانتهاكات.
حقوق المؤلف: معركة مستمرة ضد الانتحال وسرقة الأفكار
آلية واضحة
وطالب الدكتور محمد الحجيلان بأن تكون هناك آلية واضحة للتبليغ عن الانتهاكات الفكرية وتكملة إجراءاتها الكترونياً "محاكاة لتطبيق وزارة التجارة للتبليغ عن الغش التجاري"؛ وذلك لحماية مفهوم "الاقتصاد المعرفي" وأيضا لحماية الهدر المالي، وذلك بالطبع سيؤدي إلى تشجيع وزيادة الابتكار والإنتاج، وتقليل الهدر المالي الناتج من انتهاك الحقوق، وكذلك وتشجيع المؤلّفين المبدعين والمنتجين على إصدار إنتاجاتهم، فحبذا لو أن أي جهة تتولى ذلك ولو عن طريق الهيئة السعودية للملكية الفكرية.
الانتحال
وتابع د. الحجيلان:
إن المقصود بالانتحال ليس أخذ "النص فقط" واستغلاله بأي شكل كان، أو تقليد منتج، بل لها معان كثيرة تصل إلى (12) معنى أساسياً ويدخل فيها انتحال النص وانتحال الفكرة والانتحال الذاتي والتخلل من مصادر أخرى وغيرها، ولكل من تلك المعاني فروع، كانتحال الفكرة أو جزء منها أو لبها، أو انتحال أجزاء من النص او تقليده وإنسابها لك، أو محاكاة فكرة إبداعية وإرجاعها لغير صاحبها، كتقليد أفكار أساسية لرواية وغيرها، وإثبات هذا فيه صعوبة ويعتمد بشكل كبير على المفهوم والوعي المجتمعي لذلك.
أما الانتحال الذي يمكن إدراكه هو انتحال النص كاملاً أو التشابه الكبير والمقارب جداً للأصل، لذا لابد من تعريفه قانونيا وتعيين مجالاته ووضع وصف لتلك المجالات حتى تكون معلومة المعرفة، ولتمارس الجهات دورها في تطبيقها.
ومن غير ذلك لا يمكننا تطبيق القانون لحماية الملكية الفكرية، فانتحال الأفكار غير الواضحة يحتاج إلى متخصصين لبيانه أمام الجهات الرقابية أو القضاء وتحديد نسبة الانتحال والسرقة، كما يحتاج إلى مشرّع يبين الحكم فيه، بوجود صاحب الفكرة الأصلية والمنتحل لها أو الشركات المرتبطة بذلك.
أول جمعية
وقال أ. محمد السلامة، صدر قرار تشكيل هيئة الملكية الفكرية في عهد مولاي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، انطلاقًا من اهتمام القيادة بالملكية الفكرية؛ لتساهم في رفع مستوى القضاء العدلي لدينا، ولتكون ذراعًا قانونيًا قويًا ورادعًا لكل معتد على حقوق الملكية الفكرية.
وأضاف: تعد جمعية حماية الملكية الفكرية، أول جمعية في المملكة تحت مظلة الهيئة السعودية، وصدر ترخيصها بـ21 /2 /2021م، وحققت خلال تلك الفترة - ولله الحمد - الكثير من النجاحات.

ويعتبر هذا العام 2024 هو الانطلاقة الحقيقية؛ لتحقيق الهدف الرئيس للجمعية والمتمثل في نشر التوعية عن الملكية الفكرية.
وقد نفذت الجمعية العديد من المؤتمرات والتدريب القانوني والتحكيم التجاري والبرامج التوعوية، بالإضافة إلى تشكيل مبادرات استثمارية في الملكية الفكرية وفق التوجه الاستراتيجي للجمعية، وترجمة للخطة الاستراتيجية التي أصدرها سمو سيدي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز - حفظه الله.-
كما شاركت الجمعية على المستوى المحلي في المناسبات الوطنية كاليوم الوطني، ويوم التأسيس واليوم العالمي لحماية الهوية الوطنية، وساهمت في عقد الشراكات. أما على المستوى الخارجي، فتعد الجمعية منظمة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) بصفة مراقب، كما أن الجمعية على تواصل دائم مع الدول الخليجية بهذا الشأن، وقد تم تأسيس مجلس استشاري لجمعيات الخليج، وترحب الجمعية بأي مبادرة من وسائل الإعلام تخص هذا الجانب.

تباين مفهوم حماية الملكية الفكرية بين الجامعات والتشريعات المحلية

إبداع الآخرين
وتداخلت د. عادلة قائلة، الجمعية تساند المبتكر وتحمي الملكية الفكرية التي هي إبداع الآخرين وإبداع عقولهم من ابتكارات أو اختراع وتوليد أفكار جديدة، وتهتم بعدة مجالات مختلفة لهذا الإبداع، سواء أكان خلق أفكار جديدة أو تطوير أفكار وأعمال سابقة.
ومن هذا المنطلق كانت للجمعية شراكة مع «موهبة» وتم استضافة الشبان والشابات في «موهبة» في اليوم العالمي للملكية الفكرية في العام السابق، وتناولنا معهم المشكلات والصعوبات التي يواجهونها من حيث الأفكار أو المنتجات التي يريدون إيصالها، والانتهاكات التي يتعرض لها إنتاجهم من قبل الشركات أو الأفراد ومن ذلك استغلالهم في أخذ نسبة كبيرة من عائدات منتجاتهم واختراعاتهم.
كما أن للجمعية حضورا في معرض المبتكرين والمبدعين في جدة، واطلعنا على (80) اختراعا وابتكارا في المعرض، وأغلبها كان حاصل على براءة الاختراع من هيئة الملكية الفكرية، الأمر الذي يستوجب حماية ذلك الاختراع.
لا حماية للفكرة
وأشارت الدكتورة عادلة إلى أن الفكرة لا يمكن حمايتها من غير أن تبرز على شكل منتج ونموذج قائم يستدعي حمايته، إلا أن الجمعية تعمل كحاضنة للمبدعين والموهوبين؛ لارشادهم بالطرق السليمة للحفاظ على ابتكاراتهم وإطلاقها والاستفادة منها وتوثيقها، وذلك من خلال ورش العمل والدورات والتواصل المباشر معهم، وتوفير الرعاية الكاملة لهم.
وعلقت أ. أسماء، الهيئة مشكورة حاولت جاهدة تبيان موضوع حماية الفكرة ومتى تتحول إلى عمل، حيث إن تشابه الأفكار وهي مازالت ضمن حيز الذهن لا يمكن أن نطلق حماية لها، فإذا نُفِذت تلك الأفكار فعندها يكون لها حق الحماية.
وفيما يتعلق بالحماية وتسجيل المنتج، كأن يقول شخص أريد حماية فكرتي. فالهيئة غير قادرة على حماية هذه الفكرة إلا إذا تحولت لمنتج، هذا المفهوم لابد من نشره وتوعية الناس به سواء في المدارس أو «موهبة.«
دور استشاري
وتداخل أ. محمد السلامة قائلًا، فيما يخص الانتهاكات والتعديات، فإن للجمعية دورا في الكثير من القضايا بالشراكة مع الهيئة الملكية الفكرية، ويتمثل دورها في تلقي الشكاوى، ثم التوجيه والإرشاد بالطريقة السليمة لتسجيل التعدي أو الانتهاك لدى هيئة الملكية الفكرية، علماً أننا نستقبل شكاوى من دول الخليج أيضاً.
كذلك فإن للجمعية دورا استشاريا في القضايا الموجودة لدى وزارة العدل وغيرها من الجهات، لمساعدة أصحاب الحقوق والقضايا، من خلال التواصل المستمر والمتابعة مع الهيئة السعودية للملكية الفكرية.
معنى الابتكار
وردًا على سؤال.. ما الذي يمكن حمايته باستخدام حق المؤلف؟
أجاب السلامة، يقصد بالمؤلف أي عمل ذهني مبتكر اتخذ مظهر الكتابة، أو الرسم، أو النحت، أو الموسيقى، أو الاختراع ...الخ، فإن معنى الابتكار ليس الإتيان بأفكار جديدة لم يسبق أن جاء بها شخص معين، وإنما يقصد به أن يأخذ الإنتاج الفكري طابعا متميزًا بالأصالة يبرز شخصية صاحبه سواءً أكان ذلك في جوهر الموضوع أو في طريقة عرضه أو التعبير عنه.
براءات الاختراع
وتساءل أ. هاني، بالنسبة لبراءات الاختراع، هل الجهة المسؤولة عنها مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية؟
أجاب أ. سالم المطيري: انتقلت جميع اختصاصات الملكية الفكرية إلى الهيئة السعودية للملكية الفكرية بعد إنشائها، بكل تصنيفاتها العلمية والأدبية..، والملكية الفكرية لها مساران أساسيان وهما: الملكية الصناعية وما يندرج تحتها من مجالات الملكية الفكرية كالعلامة التجارية وبراءة الاختراع والنماذج الصناعية والأصناف النباتية وغيرها، أما المسار الآخر فهو حقوق المؤلف وما يندرج تحتها من مصنفات أدبية وفنية وبرمجيات الحاسب الآلي وغير ذلك.

وأشار المطيري إلى الأدوار الممكنة للمؤسسات في حماية حقوقها، وقال، لعل التحدي الراهن أمامنا يختص بالمصنفات المحمية تحت نظام حماية حق المؤلف، فنظام الحماية لا يشترط تسجيل المؤلف فهذا يختلف عن الملكية الصناعية، فالملكية الصناعية تستلزم التسجيل، أما حماية المؤلف فنحن أمام تحدٍ كبير في إثبات الملكية عند انتهاكها، علماً أن الهيئة أطلقت خدمة التسجيل الاختياري لحقوق المؤلف وهذه الخدمة تفيد أصحاب الحقوق بإصدار شهادة تسجيل تساعد في إثبات الحق في حال الانتهاك.

بلاغات الانتهاكات

لا حماية ولا ملكية فكرية على الأفكار.. حتى تتحول لمنتج

وبالنسبة للبلاغات، قال المطيري، إن هيئة الملكية الفكرية هي الجهة المسؤولة عن استقبال البلاغات والشكاوى والدعاوى في انتهاكات الملكية الفكرية لنظامي حماية حق المؤلف والعلامات التجارية، وقد أطلقت الهيئة مؤخراً تطبيق «رقيب» ليتم عبره تقديم البلاغات من انتهاكات الملكية الفكرية.

وبالنسبة لدور صاحب الحق، قال، إن الدور الأول لانفاذ الملكية الفكرية يقع على صاحب الحق، وهناك أمور لابد من توعيته بها ومنها الاحتفاظ بالعقود ونشر المصنف من خلال وسيلة تساعد صاحب الحق في إثبات حقه.

التوعية بالملكية الفكرية

وأشار المطيري إلى أن الجمعيات المرخصة من قبل الهيئة تقوم ببعض الأدوار التوعوية بجانب ما تقوم به الهيئة من دور أصيل في نشر التوعية بالملكية الفكرية من خلال عدد من الحملات والمبادرات، منها ما تقدمة أكاديمية الملكية الفكرية لجميع الفئات، حيث وصل العدد في العام الماضي إلى أكثر من (15) ألف متدرب في المسارات المختلفة للأكاديمية الفكرية (الويبو) والأكاديمية الفكرية للهيئة. كما توجد مبادرة «عيادات الملكية الفكرية» يتم من خلالها تقديم خدمات استشارية لجميع من يريد استشارة فيما يخص مسارات الملكية الفكرية، وأما فيما يتعلق بالتوعية، فللهيئة حملات عديدة ومستمرة في هذا المجال.

جهود مكثفة لمواجهة التحديات في مجال الملكية الفكرية

وأما ريادة المملكة، فقد تقدمت المملكة العربية السعودية خلال العام الماضي في تقرير الغرفة التجارية الأمريكية لمؤشر الملكية الفكرية بنسبة (12٪)، وكانت المملكة من أعلى الدول نمواً فيما يخص مجالات الملكية الفكرية، ونلاحظ مسيرة المملكة خلال السنوات الخمس الماضية انتقال المملكة من المرتبة (39) إلى المرتبة (32) من (55) دولة تمثل أكثر من (90٪) من اقتصادات العالم، والدول هذه متقدمة جداً في مجال الملكية الفكرية مما يدل على أن ترتيبنا الحالي ممتاز وطموحنا لا يتوقف عنده.

القطاع الثالث

وعن الملكية الفكرية ودورها في القطاع الثالث، قالت أ. أسماء، كما نرى جميعاً النهضة الاقتصادية التي تشهدها المملكة في ظل رؤية 2030، وتصاعد مستوى القطاعات، حتى وصلنا إلى مستوى اقتصادي مستقر. وقد بدأنا في العمل على مسارات الدول المتقدمة والتوجه نحو الاقتصاد الاجتماعي والقطاع الثالث أو المسمى بالاقتصاد النفعي، وهو ما يهدف إلى خلق فرص وظيفية ومشاركة المسؤولية الاجتماعية مع الشركات في عدة مجالات.

ورأينا أثناء جائحة كورونا تحديات كبيرة وكانت المملكة مبادرة في إقامة مؤتمر عن الابتكار الاجتماعي، وكيف للمجتمع مواجهة التحديات وحلها في مجالات التعليم والصحة والخدمات الحكومية وغيرها، وكذلك إنشاء تطبيقات ومنصات تحل المشكلات كأبشر وإحسان، فالمملكة حريصة على الابتكار الاجتماعي وسنرى في مقبل الأيام ابتكارات اجتماعية عديدة وسيكون هناك تفاعل أكبر فيما يخص الملكية الفكرية، وإن شاء الله ستسهم في رفع الاقتصاد الاجتماعي النفعي في المملكة العربية السعودية.

السرقات العلمية

وتداخل د. محمد الحجيلان قائلاً: بالنسبة للسرقات العلمية، أود ذكر أمر قد يدعو إلى استغراب الجميع، فأعتقد بأن هذا الموضوع قد بدأ في السبعينات الميلادية، عندما كان يُطلب في المدرسة من الطالب تنفيذ نشاط أو "إحضار لوحة"- فيذهب إلى الخطاط ويجهزها له ويُكتب عليها من (إعداد الطالب: ثم يكتب اسم الطالب)، ومن ثم يكافأ الطالب على ذلك النشاط على أنه من قام بذلك، وكانت هذه النقطة تُناقش في الجولات التربوية ونقول بأنها ليست من عمل الطالب، ولذلك فعندما أكافئ الطالب منذ الصغر على أمر لم يفعله بيده، فإنه سيعتاد على البحث عن أعمال الآخرين وينسبها لنفسه وأخذ المكافأة، لذا فحماية الملكية الفكرية لابد أن تبدأ من المدرسة، ويجب أن يعرف الطالب ما له وما عليه، وأن يعزز المفهوم منذ الصغر وتسن القوانين لتُفهم، فإذا تربى على هذا الوعي فإنه مستقبلاً سيساعد جميع المنظمات في حماية الملكية الفكرية ولن يتعدى على جهد أحد وسيكون كعضو فردي مساعدا للمجتمع المدني في تحقيق حماية اقتصاد المعرفة.

العملية التعليمية
وعلق أ. هاني، كلنا في المدرسة تعرضنا لهذا الموقف، ولكن ما كنا نفعله كان بعلم المدرسة، فاللوم لا يقع بالكامل على الطالب بل على إدارة المدرسة التي تعلم أن هذا النشاط ليس من عمل الطالب، فالعملية التعليمية كان فيها خلل من هذه الناحية.
ردت أ. أسماء، قائلة، هناك تواجه من وزارة التعليم لإدخال الملكية الفكرية ضمن مناهجها والتوجيه السلوكي للطلاب والتطوير المهني للمعلمين، وقد قامت هيئة الملكية الفكرية بإعداد حقائب تدريبية للتطوير المهني في جانب الملكية الفكرية لدى المعلمين، حتى يتم توصيل مفاهيم الملكية الفكرية للطلاب، وتغيير السلوك المتبع سابقاً. وهناك تطور إيجابي في فهم الطالب لما له وما عليه من جهود وأحقيته وأحقية غيره بالأعمال.
وتداخل أ. محمد السلامة قائلاً، فيما يخص النشر، ومسؤولية الجامعات والقطاعات الحكومية، فهي بالتأكيد تتحمل مسؤوليتها في النشر، لكن يجب أن نفصل الجانب البحثي عن جانب النشر في الجامعات وكذلك في القطاعات الحكومية.
وفيما يتعلق بالبحث العلمي، فإن لكل جامعة نظام ومعايير لذلك، وأما ما يتعلق بالنشر وإعطاء الصلاحية لذلك فإنها تعطى فعلا، وأما ما يختص بحقوق المؤلف فيجب أن تكون خاضعة للأنظمة من خلال إيداع مؤلَّفه وغير ذلك، وعند حصول مخالفة يمكن له رفع قضية، ومن ذلك المؤلَّفات الدراسية التي يجب أن تخضع لنظام حقوق المؤلف.
رصد وضبط 40 مليون مادة منتهكة لحقوق الملكية الفكرية خلال 2023
لذا آمل أن يتم الالتزام من قبل الجميع أفراداً ومؤسسات وهيئات بالأنظمة الصادرة من الهيئة السعودية للملكية الفكرية.
وقالت أ. أسماء، هناك نسب محددة للاقتباس، فإذا تعداها الطالب أو الباحث في بحثه أو رسالته أو مقالته، فإن ذلك يعد متعدياً على حق الغير، ويحق للغير رفع دعوى انتهاك ضده.
سرقة الأبحاث العلمية
وذكر د. محمد أنه تم تقديم مشروع واقتراح للجامعة؛ لإنشاء نظام قانوني إجرائي يتابع عمليات الانتحال، باعتبار ذلك من الأساسيات المتبعة في جميع الجامعات الدولية، حيث نجد في مواقعها مكان أساسي تتحدث فيه عن الانتحال وأنواعه وقوانينه، والخطاب في ذلك موجه للطلاب، كجزء من نظام كامل يشمل جميع الإجراءات القانونية، في حال أُكتشف ذلك وغيرها من الأمور المرتبطة بها.
كذلك فإن الجامعات الدولية تخصص في بداية كل فصل دراسي أسبوعًا توجيهياً يبين فيه للطالب مفهوم الاحتيال والضوابط والعقوبات حياله وعن الملكية الفكرية للمصادر العلمية المتنوعة.
إلا أن جميع تلك التشريعات محلياً غير واضحة، ونرى ذلك في الواقع الجامعي، فقد نجد كلية تعاقب طالباً وتحرمه على سبيل المثال من إكمال بحثه بتهمة الانتحال، ونجد كلية أخرى متساهلة في هذا الأمر ولا تعيره أي اهتمام، وهذا التباين يجعل مفهوم "انتهاك الملكية الفكرية" لا قيمة له، بينما في الجامعات العالمية، مثل تلك القضايا، تعتبر قضية أخلاقية ويوضع لها لجان ويعاقب فاعلها بعقوبات صارمة تصل للفصل.
لذا فنحن بحاجة إلى قوننة واضحة وتشريعات وأيضا طريقة لتطبيقها اجرائياً في التعليم، ومتعلقة بالممارسات؛ لترفع من وعي المعلم والطالب والممارسات المدرسية كمرحلة أولية قبل الجامعية.
وأمامنا جوانب توعوية وتشريعي وممارسيه، إذا تم إيضاحها فأعتقد أن الاحتيال والانتهاك سيختفي بالتدريج سواء من قبل الطلاب أو المنسوبين او الممارسات المتنوعة.
الذكاء الاصطناعي
وتساءل أ. هاني: ما ذكرته يتعلق بالاقتباس، أما ما يتعلق بالذكاء الاصطناعي فكيف يمكن كشفه؟
رد د. محمد، هذا ما كنا نناقشه في الدار قبل فترة، وتبين وجود برامج تكشف ماذا كان المنتج من منتجات وعمل الذكاء الاصطناعي أم لا، ومنها ما أطلقته جوجل قبل أيام، حيث تضع في البحث آلية تكشف ما اذا كان النص أو الملف أو غيره من الملتيميديا مقتبس من مواقع الذكاء أو غيرها، مع تحديد نسبة الاقتباس، وهو تجريبي حتى الآن.
مطالبات بإنشاء نظام قانوني في المواقع الجامعية يسمح باكتشاف عمليات الانتحال الأكاديمي
تحديات الملكية الفكرية
وتداخل السلامة: من التحديات التي تواجه الملكية الفكرية، الذكاء الاصطناعي، فهذا العالم الافتراضي لا يوجد فيه هوية يمكن أن تلاحقه بالدعاوى، لذا أعتقد أنه كلما تقدمت التقنية، شكل ذلك ضغطاً على الملكية الفكرية، فالتشريعات المتلاحقة والمواكبة مهمة في هذا الجانب، وفي المملكة - ولله الحمد - نعيش مرحلة في هذا الجانب.
وأود الإشارة إلى خطورة المنصات الرقمية واعتداءاتها على العلامات التجارية ومنصات الشركات، والتي قد تصل إلى مستوى الجريمة الجنائية، فالنيابة وبالتعاون مع منظمة «الانتربول» لها دور في ضبط تلك المنصات، وممارساتها الخطيرة ومن ذلك بيع أدوية ممنوعة أو مقلدة، وهذا ما جرى في جائحة كورونا مثلاً.
العلامات التجارية

وتساءل أ. هاني، هل العلامات التجارية من ضمن اختصاصات الهيئة؟
أجاب أ. سالم، نعم، هي من ضمن اختصاصات الهيئة، ومن طرق انتهاك العلامات التجارية تقليدها، وللتوضيح فإن وجود الانتهاكات لا يعني عدم وجود الجهود في منعها، حيث أن مختلف دول العالم تعاني من وجود مثل هذه الانتهاكات كون المنتهكين يغيرون في طرق وأساليب الانتهاك باستمرار، مما يتطلب تحديث أساليب الرقابة بشكل دوري، حيث لا يمكن السيطرة على هذه الظاهرة بشكل كامل، وفي عام 2030 تم رصد وضبط ما يقارب 40 مليون مادة منتهكة لحقوق الملكية الفكرية.
وأعرج هنا على ما يخص سياسات الملكية الفكرية، فعدد من الجهات تفتقر إلى وضع سياسة تنظم العلاقة بين الأفراد الموجودين في المنظمة، وقد أطلقت الهيئة مبادرة «الشبكة الوطنية لمراكز دعم الملكية الفكرية" بالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية لدعم وتمكين المبتكرين والجهات ولتسهيل حصولهم على الدعم المطلوب للاستفادة من ملكياتهم الفكرية، وكذلك تقوم الهيئة من خلال مبادرة "مسؤول احترام الملكية الفكرية" بتأهيل مسؤولين في تلك الجهات؛ ليكونوا معتمدين في نشر التوعية باحترام الملكية الفكرية، وكذلك قياس الوعي من خلال تقييم ذاتي واستبانة يقوم بها المسؤول المعتمد.
وقياس الوعي أساس تبنى عليه حملات توعوية تستهدف الجهات بحسب نسبة التزامها ووعيها. فالجهود موجودة ومبذولة، ومن ذلك أيضاً حقائب تدريب الملكية الفكرية، فالهيئة تطلق كل سنة الدليل التدريبي لأكاديمية الملكية الفكرية، وهو دليل متنوع يغطي جميع المجالات ومن ضمنها مجال الذكاء الاصطناعي وحقوق المؤلف، ومجالات الاقتباس العادل.
دعم وتجريم
وفيما يخص الذكاء الاصطناعي قال المطيري، خلال أكتوبر الماضي عقد المؤتمر العربي الثاني للملكية الفكرية في مصر، وانقسم المشاركون فيه إلى فريقين: فريق يدعم بقوة الذكاء الاصطناعي وتسارع التشريعات التي تواكب التسارع التقني، وفريق آخر يجرم الذكاء الاصطناعي ولديه تخوف تجاه الصفة القانونية للمنتج من الذكاء الاصطناعي.
ومن وجهة نظري، فإن كل جديد لابد من وجود تخوف تجاهه، والذكاء الاصطناعي واقع وموجود وأتوقع خلال الفترات المقبلة ستتوافق الأنظمة والتشريعات مع الذكاء الاصطناعي.
ومن التجارب الدولية فيما يخص الذكاء الاصطناعي، الصين - مثلاً - التي أبدت استعدادها في تسجيل منتجات الذكاء الاصطناعي في مجالات الملكية الفكرية كاملة، أما في أميركا وبريطانيا فما زالت القضية قيد المعالجة وربما هي في اتجاه رفض تسجيل منتجات الذكاء الاصطناعي. لذا فأنا أرى أن الذكاء الاصطناعي فرصة وليس تحدياً، ويمكن الاستفادة منه.

توافق الأنظمة والتشريعات مع الذكاء الاصطناعي في المستقبل القريب

وتداخل أ. عبدالله الحسني قائلاً:
ندوة غنية وثرية بحضوركم وتخصصاتكم المتنوعة، ومما لفت نظري في حديث الدكتور محمد الحجيلان، تركيزه على كلمة انتحال، وكأنه حصر حقوق الملكية في الانتحال، وأصبح لدي لبس في الدلالة اللغوية أو المفاهيمية لهذه الكلمة، فما التكييف الصحيح لعملية السطو إن جازت التسمية، حيث أن الانتحال كأن يعرف شخص نفسه على أنه آخر، فكيف لي تطبيقها على اقتباس من نص وغيره؟
وفي حديثكم عن عمل الطالب في المدرسة، لا يوجد وعي كافٍ بالملكية الفكرية من قبل الطالب أو الأسرة فيستسهل الطالب عملية السطو على جهود الآخرين ويتباهى بأنها من بنات أفكاره. وهذا الأمر يقودني إلى موضوع رسائل الدراسات العليا في الجامعة وكذلك التي تكتب بمقابل وبرضا الطرفين، فهل يندرج هذا العمل ضمن حماية الملكية الفكرية؟
والسؤال الآخر عن الذكاء الاصطناعي وهو كما ذكرتم تحد كبير خاصة في ظل ضعف الوعي بالملكية الفكرية، فمثلاً نجد أغانٍ حديثة تصدر بصوت طلال مداح فمثل هذه الأفعال كيف تعالج؟ وما هي الوسائل القانونية الضابطة لهذه الأعمال؟
وتداخل الدكتور خالد الخضري قائلًا..
موضوع الندوة مهم جداً، ونحن بحاجة لمثل هذه النقاشات التي تهدف لحماية حقوق الملكية الفكرية، وسابقاً كان يمكن للمؤلف حماية مؤلَّفه بتسجيله في مكتبة الملك فهد
وإصدار فسح له وطباعته، بينما مع تطور التقنية اليوم والوصول إلى الذكاء الاصطناعي وقدرته على إنشاء أبحاث بمراجع ومصادر للمعلومات التي فيها. - لدي بعض الاستفسارات، ومنها:

- مسألة الانتحال، وقد قال عبدربه سابقاً: "إن الأفكار مطروحة على قارعة الطريق لكنها بحاجة إلى من يكيّفها"، فالأفكار لا يمكن أن تؤطر، والسؤال: ما الطريقة السليمة التي يمكن للمؤلف أن يحمي حقوقه؟ هل هي بالطريقة التقليدية التي ذكرتها آنفاً أم وفق نظام معين يحمي المؤلف وفكرته ومنتجه؟ أما من ناحية البحوث الجامعية فإن لها معايير أكاديمية خاصة بها.

أما فيما ذكره الأستاذ عبدالله من كتابة أحدهم للباحث بحثه فإنها أمر مختلف، ويتعين على المشرف على الرسالة والبحث أن يكشف قدرة الطالب الذاتية على كتابة البحث من خلال مستواه ونقاشه.
النقطة الأخيرة التي أشير فيها إلى الأمن السيبراني، ولعله يتقاطع مع موضوع الندوة، هو الابتزاز أو الاختلاس يتقاطع مع حقوق الملكية الفكرية؟ وما القوانين التي يمكن أن تسن لوضع العقوبات عن المخالفات التي ذكرتموها؟
أثر بنائي
أجاب د. محمد - يوجد قاعدة تسويقية تقول إذا كان لديك منتج جيد ومصنوع بجهد كبير وأجريت له خطة تسويقية وإعلانية إلا أنه لم ينتشر، فهذا يعني أنه لدي مشكلة! فالجهود المبذولة كبيرة ومشكورة، ولكن لابد من الوصول إلى الخلل الذي يمنع وصولها إلى المجتمع المدني والمؤسسات بجميع اشكالها لتطبيقها وجعلها واقع ورادع ايضاً ليكون لها أثر بنائي.
مفردات الانتحال:
كما رد د. محمد الحجيلان على استفسار أ. الحسني المتعلق بالانتحال قائلاً: كلمة الانتحال جاءت من الكلمة الإنجليزية (Plagiarism)وتشمل عدة أمور وليس الاقتباس فحسب، ومنها التلاعب بالبيانات والتلاعب بالنصوص والتلاعب او التحوير للأشكال وغيرها ان انساب ملتميديا لك يملكها غيرك، والانتحال يبدأ من فكرة البحث ثم النص والنتائج.
وقد ظهرت عبارة أن هناك قبولا للانتحال بما نسبته 20%، ويقصد بقبول الانتحال 20٪ أي أن الكلمات الدارجة كاسم "المملكة العربية السعودية" و"جريدة الرياض" والاقتصاد الدولي والمحلي" وغيرها لا تحسب كانتحال وتكشفها البرامج التقنية، وبهذا المعنى فهو غير مقصود بالانتحال الممنوع، والذي يعرف بضوابط منها أن تكون الفقرة المكتوبة تصل إلى أربعة أسطر تتحدث عن محتوى علمي محدد نصا لا يوجد إلا عدة حروف مختلفة أو فعل واحد أو اسم. والتحديد بالأسطر جاء نتيجة للعُرف في اللغة الإنجليزية، لذا فدور عضو هيئة التدريس التأكد من مجهودات ونتاج الطلبة المقدمة ومنها المشاريع والأبحاث وما فيه من انتحالات، ومن مهام اللجان العلمية والمختصة أيضًا التأكد من عدم تجاوز أعضاء هيئة التدريس وممارسة الانتحال في إنتاجهم العلمي، وهذا ما لمسناه في الممارسات التدريسية في الخارج، فحين يشكوّن أن العمل المقدم ليس من عمل الطالب فإن من الإجراءات ما يشمل حق الطالب في الرد ويجتمعون به ويتحققون منه ويسمعون منه أسباب الانتحال او الغش في المشروع أو البحث، وهناك ممارسات تدريسية تساعد في عملية الاكتشاف.
التعديل على المصنف بعد انتهاء مدة الحماية ووفاة المؤلف يعد انتهاكاً
سرقة الأفكار:
وتابع الحجيلان: بالنسبة لسرقة الأفكار في الجامعة، فإنها تعود للثقافة الأكاديمية والمبنية خلال فترات زمنية طويلة، بمعنى لو افترضنا أنه تم تقديم بحث أجري في جامعة أم القرى عن الانتحال الفكري في المنطقة الغربية، وأجري مثله تماماً في الرياض لأحد الجامعات، فإنه لا يعد انتحالاً فكرياً لدى بعض المؤسسات التعليمية وخاصة المحلي، إذا لم يتبع الإجراءات والأعراف العلمية في إرجاع "الفضل لأهله" علمياً! وبعضها بل والأغلب يعتبر انتحالاً وخاصة في المؤسسات التعليمية الدولية لأنه يدخل في سرقة "مجهود الفكرة". لذا فإن الانتحال وخاصة الفكري يحتاج إلى تعريف واضح مبني على مفهوم "انتحال الفكرة أو النص أو المجهود" ومنصوص عليه حتى يتمكن عضو هيئة التدريس وكذلك الباحث من معرفة صواب عمله من خطئه، ولا يقع في المحظور، حيث إن الانتحال له أضرار جسيمة على الباحث والجهة الصادرة منه المنتج ولعل منها الضرر الأكبر والذي يصيب الاقتصاد المعرفي.
ولو أردنا الحديث عن استثمار دار جامعة الملك سعود للنشر في المنتجات كالكتب فإننا قد نتعرض لمشكلات كبيرة في تقليل الجانب الربحي بسبب التصرفات السلبية في سرقة ونشر المنتجات الموجودة في دور النشر المختلفة سواء داخل السعودية أو خارجها.
الجدير بالذكر أن هيئة الأدب والنشر تساعد وتدفع ملايين الريالات لدور النشر الناشئة بحيث يصبح لدينا إنتاج معرفي في المملكة، ففي جمهورية مصر العربية، على سبيل المثال، أنشئوا بنك المعرفة والمرتبط بشكل مباشر بمجلس الوزراء، وهو مسؤول عن إدارة المعرفة المتعلقة بالجانب الأكاديمي من كتب ومجلات ومؤتمرات وكذلك المتعلقة بالجهات الخاصة، ويعد جهداً جباراً، فالقائمون عليه يعملون على توحيد المعرفة وحفظها خاصة في المجالات العلمية والاقتصاد المعرفية المتعلقة بهذا الجانب واستثمارها كمورد أساسي للاقتصاد المعرفي.
تقنين الذكاء الاصطناعي
وقال الحجيلان، بالنسبة لمدى تأثير الذكاء الاصطناعي، ففي التعليم هناك محاولة في تغيير فكرة التعلم والتدريس، فمثلاً هناك شركات عالمية رائدة في ذلك كشركة نيفادا، والتي صرح رئيسها التنفيذي بأنه لم يعد هناك -كمثال- أهمية لتدريس البرمجة، بل لابد من تدريس كيفية استخدام الذكاء الاصطناعي لإنتاج برمجة. فنجد هنا عملية التحول من التدريس والتلقين والتدريب إلى استخراج المعرفة، لذا نجد أن للذكاء الاصطناعي دورا في التأثير على الأفكار الأساسية في التعليم بشكل كبير، ونجد الدول الغربية تعمل على تقنين الذكاء الاصطناعي واستخداماته، فلابد من وجود جهة في المملكة العربية السعودية مسؤولة عن تقنين الحماية الفكرية في ظل تطورات التقنية، فالتقنية علاجها بالتقنية.

رصد الانتهاكات
وعلق أ. سالم المطيري قائلاً: أشكر الدكتور محمد على النقاط المثرية والنافعة وبخصوص رصد الانتهاكات، نحن نعمل على رصد الانتهاكات وتحليلها ودراسة اتجاهات الانتهاكات لتحديد مدى فعالية الإجراءات المتخذة من قبل منظومة إنفاذ حقوق الملكية الفكرية.
وفيما يخص الانتحال، فإنه يستخدم كثيراً في الجانب الأكاديمي، بينما نحن فيما يخص الملكية الفكرية نستخدم كلمة «انتهاك.«
أصوات الفنانين
وفيما يخص استخدام مصنفات محمية بعد وفاة صاحب الحق والتعديل عليها، "كاستخدام أصوات الفنانين" فمن جهة الملكية الفكرية في الحفاظ على حق المؤلف، فإن التعديل على المصنف حتى بعد انتهاء مدة الحماية البالغة (50) سنة بعد وفاة المؤلف يعد انتهاكًا، فلو افترضنا سقوط الحق العام فإن لورثة المؤلف تقديم دعوى انتهاك حق المؤلف في التعديل على المصنَّف بما يضر المصنَّف نفسه أو صاحب الحق، فلهم الحق في إقامة هذه الدعوى حتى بعد انتهاء مدة الحماية لدى الهيئة السعودية لحماية الملكية الفكرية.
وقال: أ. سالم - تعاملنا مع حالات مشابهة وأحيلت للقضاء؛ لاستكمال الإجراءات النظامية بشأنها. علماً أن نظام حماية حقوق المؤلف أقر عدد من العقوبات منها غرامات مالية تصل إلى (250) ألف ريال وتتضاعف بحالة العودة، و/ أو سجن، وإنذار، وتشهير ومصادرة المواد المضبوطة وإتلافها. بالإضافة إلى وجود أنظمة أخرى لدى الهيئة السعودية لحماية الملكية الفكرية كقانون العلامات التجارية الخليجي، ونظام العلامات التجارية السعودي، وهذا ما يخص العلامات التجارية، بالإضافة إلى أنظمة تخص براءة الاختراع ومنتجاتها. أما آلية الحماية وكيفيتها، وقد تكون مسؤولية الحماية لمصنفات حقوق المؤلف أكثر تجاه أصحاب الحقوق؛ كون التسجيل ليس شرطًا للتمتع بالحماية كما هو الحال في العلامات التجارية وبراءات الاختراع.
أما في حالة العلامات التجارية وبراءة الاختراع فوثيقة التسجيل وثيقة قطعية تمنح صاحب الحق التمتع بالحماية، أما فيما يخص المؤلف فسابقاً كان أصحاب حقوق المؤلف يقومون بإرسال رسالة عبر البريد الإلكتروني أو الحصول على أي وثيقة من جهة حكومية فيها تاريخ أو الحصول على الرقم الدولي (ردمك) كل ذلك في سبيل المساعدة على حماية حق المؤلف وإثباتها له. في نظام الحماية تبدأ المباشرة من تاريخ النشر، ولكن في الخدمة التي أطلقت مؤخراً، فإن التسجيل يكون اختياري لحقوق المؤلف، وهي خدمة مفيدة جداً لأصحاب الحقوق.
الأمن السيبراني
ورد المطيري على استفسار د. الخضري، أما ما يخلص الأمن السيبراني والاختلاس والتقاطعات، فقد يكون هذا الجانب متعلقاً بأنظمة أخرى، كالجرائم المعلوماتية، بينما الهيئة تنظر فيما يخص انتهاك الملكية الفكرية بجميع أنواعها سواء، ما يمس بالأمن السيبراني أو غيره.
أما حماية الملكية الفكرية فتكون بحسب نوع التعبير عن هذه الفكرة، والتي قد يعبر عنها ببراءة اختراع، أو تطبيق، أو برنامج، أو نموذج صناعي، فبحسب التطبيق تكون الحماية.
نشر المصنفات واستخدامها:
وعن إمكانية استخدام المصنفات الموجودة على الإنترنت، قال السلامة يمكن استخدامها، طالما وجدت موافقة من أصحاب الحقوق، بشرط ذكر المصدر بطريقة واضحة وعدم الإساءة.
وتداخلت أ. أسماء، إن نشر المصنفات وما يتعلق بالصور والمواد التي لها حقوق من غير موافقة صاحب الحق، يعد اعتداء على حقه، ولابد من التعويض المادي لصاحب الحق عن الآثار النفسية وغيرها التي تلحق به.
وثيقة تسجيل العلامات التجارية وبراءة الاختراع وثيقة قطعية تمنح صاحب الحق التمتع بالحماية
وتداخل أ. عبدالعزيز الشهري قائلًا..
في ظل الأحداث المؤلمة والمؤسفة التي يشهدها الوطن العربي خصوصاً في غزة هذه الأيام، نجد أحياناً صوراً معبرة أكثر وتنقل معاناة الواقع من غير مراسلينا المعتمدين أو غير الوكالات التي نشترك فيها، أحياناً تكون الصور لأشخاص محترفين وذوي شهرة كبيرة، وقد يتبعون لجهات مثل الهلال الأحمر الفلسطيني أو الدفاع المدني أو الأونروا، هل يحق لنا كمؤسسات إعلامية أخذ هذه الصور ونسبها إلى مصوريها؟
مصدر الصور في الإعلام
أجاب أ. سالم - فيما يتعلق بالصور فهي بلا شك تحت الحماية، واستخدام الوسيلة الإعلامية لصور من غير مصادرها المعتمدة يتطلب إثبات حسن النية بنسب الصور إلى مصادرها، وكل ذلك يخضع للجنة مختصة لتقييم مدى الانتهاك علماً أنه

لابد من تواصل الوسيلة الإعلامية مع مصدر الصور وأخذ الإذن منه في نشر الصور وتوثيق ذلك. فإن تعذر الوصول إلى مصدر الصور وأُثبت ذلك مع إظهار حسن النية بذكر مصدر الصور وعدم التعديل عليها، فإن ذلك كله يؤخذ بعين الاعتبار لدى اللجنة المختصة.
إذاً لابد من موافقة المصدر أو إثبات محاولة الوسيلة الإعلامية في التواصل مع مصدر الصور وعدم التعديل على الصورة ووجوب الإشارة إلى صاحب العمل.
أما في الجانب الأكاديمي فإنه يكتفي بالاقتباس العلمي المتعارف عليه بذكر المرجع بالشكل الصحي.
وفي ختام الندوة، أكد المطيري على أن الهيئة السعودية للملكية الفكرية تقوم بجهود توعوية مكثفة من خلال تقديم ورش توعوية، إضافة إلى تقديم عدد من المبادرات في نطاق المبادرات؛ لضمان التزام الأفراد والمؤسسات من مستخدمي وملاك الملكيات الفكرية بقوانين الملكية الفكرية.
ضيوف الندوة

تعزيز دور إمارات المناطق للمحافظة على الأمن والاستقرار وتحقيق التنمية الشاملة

وزير الداخلية يرأس الاجتماع السنوي لأمراء المناطق

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 17 رمضان 1445هـ - 27 مارس 2024م
https://www.alriyadh.com/2067116

رأس صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سعود بن نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية في جدة، أمس، الاجتماع السنوي الحادي والثلاثين لأصحاب السمو أمراء المناطق.
وفي بداية الاجتماع، رفع الأمير عبدالعزيز بن سعود، وأصحاب السمو أمراء المناطق أسمى آيات الشكر لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، على ما يوليانه -حفظهما الله- من اهتمام بالغ ودعم متواصل لوزارة الداخلية وإمارات المناطق ومختلف الجهات الحكومية.
ونوه سمو وزير الداخلية بالتوجيهات الكريمة من القيادة الرشيدة لتقديم كل ما يسهم في خدمة ضيوف الرحمن خلال شهر رمضان المبارك، والجهود التي تبذلها جميع الجهات المعنية في سبيل تنفيذ توجيهات القيادة.
وجرى خلال الاجتماع استعراض عدد من التقارير وأوراق العمل، التي اشتملت على دعم التحول الرقمي في إمارات المناطق، وتوظيف الذكاء الاصطناعي في تعزيز أدواتها؛ لمتابعة الأحداث ودعم فرص التنمية، وتعزيز فرص وممكنات القطاع غير الربحي، والمشاركة الفاعلة في تعزيز تنمية الغطاء النباتي والبرامج والأنشطة التي تساعد على الاستدامة البيئية ضمن مبادرة السعودية الخضراء.
كما بحث الاجتماع عددًا من الموضوعات التي تهدف إلى تعزيز دور إمارات المناطق للمحافظة على الأمن والاستقرار، وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة وخدمة الوطن والمواطنين والمقيمين والزائرين.
وفي ختام الاجتماع توصل أصحاب السمو إلى عدد من التوصيات تمهيدًا لرفعها لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء -حفظهما الله-.

إطلاق مبادرة "كافل" في الحرمين

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 17 رمضان 1445هـ - 27 مارس 2024م
https://www.al-madina.com/article/881151

أطلق رئيس الشؤون الدينية للمسجد الحرام والمسجد النبوي، الشيخ الدكتور عبدالرحمن السديس مبادرة «كافل»؛ امتثالًا لوصية المصطفى ﷺ، حيث جاء في سنته المطهرة أنه قال: «أنا وكافِلُ اليَتِيمِ في الجَنَّةِ هَكَذا. وقالَ بإصْبَعَيْهِ السَّبَّابَةِ والوُسْطَى«

وقال السديس: إن مبادرة «كافل» تهدف إلى تعزيز رعاية الأيتام، وتبرز الصورة الدينية والإنسانية والمجتمعية التي تتميز بها بلد الإنسانية، السعودية، وتعكس مدى الاهتمام بهذه الفئة الغالية على قلوبنا؛ لتحقيق الأهداف النبيلة التي دعت إليها الشريعة الإسلامية من التكافل والتراحم.

وكان السديس قد استقبل عددًا من أبناء جمعية الوداد الخيرية لرعاية الأيتام، وجمعية المعاقين.

«الصحة": حوكمة المخاطر ودعم التحول والتخصيص

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 17 رمضان 1445هـ - 27 مارس 2024م
https://www.al-madina.com/article/881156

أعدَّت وزارة الصحة خطة لتنفيذ مشروع دعم تنفيذ المبادرات والتحول المؤسسي وحوكمة إدارة المخاطر؛ بهدف تطوير الوضع الحالي مع تحديد الفجوات في المتطلبات أو الخدمات والاعتمادية والتداخل.

يرتكز المشروع على تقديم توصيات لجنة خبراء التحول في قطاع الرعاية الصحية وعملية التحول المؤسسي حول التقدم المحرز حتى الآن، والمتطلبات المستقبلية بما فيها الخطوات والقرارات فيما يتعلَّق بالقوى العاملة والأصول وغيرها من الأمور المالية.

ويرتكز المشروع على جمع ومراجعة النتائج من مسارات العمل المختلفة، ودمج المسارات في خارطة طريق واحدة متكاملة، وإبراز الدروس المستفادة من المبادرات المماثلة حول التحول المؤسسي والخصخصة في مختلف القطاعات في المملكة وعلى الصعيد الدولي، وتقديم خدمات استشارية للمؤشرات الاستراتيجية والتحولية.

وتشمل الخطة تشكيل فريق من الخبراء وإجراء مراجعات لضمان جودة مبادرة القوى العاملة مع قياس التقدم والعائد الاجتماعي والاقتصادي للمبادرات مع أصحاب العلاقة.

وكان وزير الصحة رعى مؤخَّرًا إطلاق المركز السعودي لسلامة المرضى جائزته الوطنية السنوية في نسختها السادسة بالرياض، وذلك بهدف التعرف على الابتكارات الناجحة في مجال سلامة المرضى، وإبراز أفضل الممارسات ليتم استخدامها كنماذج يُحتذى بها في المنشآت الصحية، وهدفت الجائزة إلى تعزيز الجهود المحلية والدولية في تحقيق سلامة المرضى، وانعكاس ذلك على تحسين مستوى الرعاية الصحية، بما يسهم في تعزيز سلامة المرضى، فضلًا عن تعزيز الثقافة التنظيمية وصولًا إلى رعاية صحية آمنة.

إحالة ممارسين صحيين إلى النيابة العامة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 17 رمضان 1445هـ - 27 مارس 2024م
https://www.al-madina.com/article/881155

ختام التقديم للوظائف اليوم

A A

أحالت وزارة الصحة عددًا من الممارسين الصحيّين في منشأة صحية بالرياض إلى النيابة العامة لاستكمال الإجراءات النظامية بحقهم بعد أن رصدت مخالفات عدَّة، شملت تمكين ممرضة للعمل كاختصاصية بشرية، ووجود غرفتي عمليات لجراحة اليوم الواحد بدون ترخيص، وتمكين أطباء من إجراء عمليات اليوم الواحد بدون ترخيص.

وأغلقت الوزارة قسم عمليات اليوم الواحد تحفظيًّا.

يأتي ذلك في إطار الجولات المكثفة التي تقوم بها فرق الالتزام بالوزارة على مختلف المنشآت الصحية؛ بهدف الارتقاء بالأداء وعدم ارتكاب أي مخالفات؛ حفاظًا على سلامة المراجعين والمرضى.

من جهة أخرى أعلنت وزارة الصحة عن استمرار استقبال طلبات التوظيف لحاملي مؤهل البكالوريوس والماجستير في تخصصات (تقنية معلومات - هندسة شبكات - هندسة حاسب - نظم معلومات حاسب آلي - أمن سيبراني - أمن معلومات)، إلى اليوم عبر بوابة التوظيف.

شروط التوظيف

وثيقة التخرُّج، موضَّحًا فيها التقدير العام، والنسبة المئوية أو المعدل التراكمي، وتاريخ التخرُّج.

إرفاق معادلة لجنة المعادلات بوزارة التعليم

شهادة برنت التأمينات

مشهد من صاحب العمل لمن لديهم خبرات

عدم تسجيل «فترة ساند» من ضمن الخبرات

خبرة كافية في مجالات الأمن السيبراني (اختصاصي تقنية معلومات أول: بكالوريوس 4 سنوات - ماجستير سنتان.)

"الوزراء": استمرار رسم تأشيرة الدخول عن العمالة الموسمية لمشروع الهدي والأضاحي لحج هذا العام

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 17 رمضان 1445هـ - 27 مارس 2024م
https://www.al-madina.com/article/881131

رأس صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء - حفظه الله -، الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء، اليوم، في جدة.

وفي مستهل الجلسة، أطلع سموه، مجلس الوزراء، على فحوى الاتصال الهاتفي الذي تلقاه من فخامة رئيس جمهورية ألمانيا الاتحادية، ونتائج استقباله لرئيس مجلس الوزراء بدولة الكويت، وعلى مضمون اجتماعه - حفظه الله - مع معالي وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية.

نظر المجلس إثر ذلك، إلى مستجدات الأحداث وتطوراتها على الساحتين الإقليمية والدولية، وما بذلته المملكة من جهود بالتعاون مع شركائها في المنطقة والعالم؛ لإيجاد حل للأوضاع الإنسانية المتدهورة في قطاع غزة، مجدداً في هذا السياق الترحيب بقرار مجلس الأمن الدولي الداعي إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة خلال شهر رمضان المبارك.

وأوضح معالي وزير الإعلام الأستاذ سلمان بن يوسف الدوسري، في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة، أن مجلس الوزراء تناول في الشأن المحلي، مؤشرات أداء عدد من القطاعات الرئيسة وإسهاماتها في تحقيق الأهداف الوطنية الرامية إلى تعزيز التقدم والازدهار، ومواصلة مسيرة النماء والتطور على الأصعدة كافة.

وأكد مجلس الوزراء، ما توليه الدولة من اهتمام ودعم مستمر للجهود والمبادرات الوطنية الهادفة إلى توفير المساكن للأسر الأشد حاجة في المملكة، بما في ذلك العمل على تحقيق مستهدفات حملة (جود المناطق) التابعة لمنصة (جود الإسكان.(

وعدّ المجلس، اليوم السنوي لمبادرة السعودية الخضراء الذي يوافق غداً الأربعاء (السابع والعشرين) من شهر مارس؛ ترسيخاً لاهتمام المملكة بقضايا البيئة محلياً ودولياً، ودعمًا لنهجها في قيادة الحقبة الخضراء والعمل المناخي.

واطّلع مجلس الوزراء، على الموضوعات المدرجة على جدول أعماله، من بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها، كما اطّلع على ما انتهى إليه كل من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ومجلس الشؤون السياسية والأمنية، واللجنة العامة لمجلس الوزراء، وهيئة الخبراء بمجلس الوزراء في شأنها، وقد انتهى المجلس إلى ما يلي:

أولاً: تفويض صاحب السمو وزير الثقافة - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الطاجيكي في شأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في المجال الثقافي بين وزارة الثقافة في المملكة العربية السعودية ووزارة الثقافة في جمهورية طاجيكستان، والتوقيع عليه.

ثانياً: الموافقة على مذكرة تفاهم بين وزارة البيئة والمياه والزراعة في المملكة العربية السعودية ووزارة الزراعة والغابات في جمهورية تركيا، في المجال الزراعي.

ثالثاً: الموافقة على مذكرة تفاهم بين وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة العربية السعودية ووزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جمهورية باكستان الإسلامية، للتعاون في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.

رابعاً: الموافقة على انضمام المملكة العربية السعودية إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الإطار الترويجي للسلامة والصحة المهنيتين.

خامساً: الموافقة على مذكرة تفاهم بين وزارة الصناعة والثروة المعدنية في المملكة العربية السعودية ووزارة البترول والمعادن والطاقة في الجمهورية الإسلامية الموريتانية، للتعاون في مجال الثروة المعدنية.

سادساً: تفويض معالي وزير الاستثمار - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب التونسي في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة الجمهورية التونسية، للتعاون في مجال تشجيع الاستثمار المباشر، والتوقيع عليه.

سابعاً: تفويض معالي وزير الاستثمار - أو من ينيبه - بالتباحث مع مؤسسة التمويل الدولية في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين وزارة الاستثمار في المملكة العربية السعودية ومؤسسة التمويل الدولية والتوقيع عليه.

ثامناً: الموافقة على مذكرة تفاهم بين وكالة الفضاء السعودية في المملكة العربية السعودية ووكالة الفضاء المصرية في جمهورية مصر العربية، في مجال الأنشطة الفضائية للأغراض السلمية.

تاسعاً: الموافقة على مذكرة تفاهم للتعاون وتبادل الأخبار بين وكالة الأنباء السعودية ووكالة أنباء جيبوتي.

عاشراً: الموافقة على مذكرة تفاهم في مجال التدريب التقني والمهني بين المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني في المملكة العربية السعودية ومعهد التعليم التقني في جمهورية سنغافورة.

حادي عشر: الموافقة على مذكرة تفاهم بين المعهد الملكي للفنون التقليدية في المملكة العربية السعودية والكلية الملكية للفنون في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، للتعاون في مجال الفنون التقليدية.
ثاني عشر: الموافقة على (قواعد التعامل مع طلبات الجهات العامة لتأسيس الشركات أو الاشتراك في تأسيسها أو لتأسيس أي كيان يكون من أغراضه الاستثمار أو يكون هادفاً إلى الربح.(

ثالث عشر: استمرار تحمل الدولة رسم تأشيرة الدخول عن العمالة الموسمية لمشروع الهدي والأضاحي لموسم حج عام (1445هـ.(

رابع عشر: تعيين الأستاذ عبدالعزيز بن محمد العنيزان، والأستاذ جميل بن عبدالله الملحم، والأستاذ وليد بن خالد فطاني؛ أعضاءً ممثلين للقطاع الخاص في مجلس إدارة صندوق تنمية الموارد البشرية، لمدة (ثلاث) سنوات.

خامس عشر: الموافقة على ترقيتين للمرتبة (الخامسة عشرة)، وذلك على النحو التالي:

- ترقية منصور بن عبدالله بن محمد الراجح إلى وظيفة (مستشار أول أعمال) بالمرتبة (الخامسة عشرة) بوزارة الصحة.

- ترقية سامي بن محمد بن عبدالرحمن بن سلامة إلى وظيفة (مستشار أول بحث ديني) بالمرتبة (الخامسة عشرة) بالرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء.

كما اطّلع مجلس الوزراء، على عدد من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله، من بينها تقارير سنوية لهيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية، والهيئة الملكية لمدينة مكة المكرمة والمشاعر المقدسة، وصندوق الشهداء والمصابين والأسرى والمفقودين، وقد اتخذ المجلس ما يلزم حيال تلك الموضوعات.

بـ «أين الإدارة المختصة بالرؤية.. ولماذا 90٪ غير سعوديين ؟» «الشورى» يُمطر «المنشآت» و«الإقامة» بوابل من التساؤلات والملاحظات

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 17 رمضان 1445هـ - 27 مارس 2024م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2158323

أمطر مجلس الشورى في جلسة المجلس العادية الثانية والثلاثين، الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ومركز الإقامة المميّزة برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبد الله آل الشيخ، بوابل من التساؤلات والملاحظات، بناءً على ما ورد في التقارير المقدمة للمجلس.

الزهراني لمركز الإقامة: تدفق الكفاءات الأجنبية يؤثر على السعوديين

أوضحت عضو المجلس الدكتورة إيمان سعد الزهراني، في مداخلتها أن مركز الإقامة المميزة أطلق عدداً من المنتجات المختلفة؛ منها: (الكفاءات الاستثنائية، والمواهب، ومستثمرو ورواد الأعمال، إضافة إلى مُلاك العقارات)، وعدت المنتجات مستهدِفة المستثمرين الذين لهم الرغبة في الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية، ورواد الأعمال الراغبين في تطوير القطاعات المختلفة في السعودية، ومُلاك العقارات الذين لهم أصول عقارية بقيمة لا تقل عن أربعة ملايين ريال سعودي. وقالت: كما هو معروف بأن إقامة المستثمر مرتبطة بصاحب العمل، وتكون المنشأة الاستثمارية هي الكفيل. ولا يستطيع إصدار رخصة عمل أو تسجيل عقار سكني باسمه، أما الإقامة المميزة فلها من اسمها نصيب، فحامل هذا النوع من الإقامة لا يرتبط بكفيل ولا منشأة استثمارية، ويستطيع استخراج سجل تجاري، واستقدام العمالة الأجنبية، ومزاولة الأنشطة التجارية، والعمل في منشآت القطاع الخاص، وامتلاك العقارات والانتفاع بها.

وعبّرت عن خشيتها من تدفق الكفاءات الأجنبية، ما يؤدي إلى زيادة المنافسة في سوق العمل السعودية، ويؤثر على فرص العمل المتاحة للمواطنين السعوديين ومزاحمتهم على الوظائف. وأكدت أن منتج إقامة (مالك عقار) يستقطب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، انسجاماً مع رؤية المملكة 2030، ويرفع مستوى جودة المنتجات السكنية، لكنه يسهم في ارتفاع أسعار العقارات، ويعسّر على بعض المواطنين السعوديين شراء أو استئجار مسكنهم.

واقترحت على اللجنة، أن تتبنى توصية بأن «على مركز الإقامة المميزة عمل مراجعة دورية للمعايير التفصيلية الخاصة لكل منتج من منتجات الإقامة المميزة، ووضع مؤشرات أداء سنوية لقياس الآثار الناتجة لمنتجات الإقامة المميزة، لضمان عدم تأثر مزايا المواطن، ولتكون داعمة لقرارات التوطين.»

وتساءلت: ما دامت إقامة مستثمر الأعمال إقامة دائمة بشكل مباشِر، ومشروطة باستحداث وظائف خلال أول عامين، لماذا لا يكون هذا الشرط مربوطاً بطوال مدة تَمَتُّعِهِ بهذه الإقامة وليس فقط لعامين؟

واتفقت مع اللجنة في مطالبة مركز الإقامة المميزة بالتسويق لمنتجاتها، بالشراكة مع الجهات المختلفة، كون دور المركز يتمثل في استقطاب الراغبين في الإقامة المميزة، ولا يكون ذلك إلا عن طريق التسويق لمنتجاتها. وقالت: بما أن نسبة حاملي الإقامة المميزة 8% فقط من خارج المملكة، في حين أن 92% من داخل المملكة، فأرى أنه من الضروري ألّا يقتصر التسويق لمنتجات الإقامة المميزة على اللغة العربية والإنجليزية فقط، وإنما يكون بلغات مختلفة لاستقطاب الكفاءات العالمية واحتضان أفضل العقول.

النجار لـ«منشآت»: منصة موحّدة تجمع كل المنصات الحكومية

أكد عضو المجلس الدكتور عبدالله عمر النجار، في مداخلته على التقرير السنوي للهيئة العامة للمنشآت الصغيرة

والمتوسطة، أن توصية اللجنة بتطوير قاعدة بيانات إحصائية لدعم المنشآت ورواد الأعمال متحققة من خلال خدمة (أطلس الأعمال) التي تم إطلاقها تحت مظلة منشآت في يناير 2021م، وتم إطلاق النسخة المحدثة منها في الربع الثالث من 2023م، وأضاف النجار: «إذا كان لدى الزملاء في اللجنة الموقرة بعض المقترحات التطويرية لخدمة (أطلس الأعمال) بما يحقق تطلعات مستقبلية لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، فمن المناسب تزويد الجهة بها لتضمينها في هذه الخدمة دون الحاجة لبناء قاعدة بيانات أو منصة إلكترونية جديدة.«

وطالب الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، بالعمل على تطوير منصة تواصل موحدة تجمع جميع المنصات الحكومية المرتبطة بقطاع الأعمال، لتخفيف الحمل التشغيلي على المنشآت ورواد الأعمال، وتسهيل إنهاء الإجراءات الحكومية بيسر وسهولة، وتفادي مخاطر عدم الامتثال وإيقاف الخدمات.
وعدّ النجار «عدم توافر بيانات الدخل والإيرادات من الجهات ذات العلاقة مرتكزاً رئيساً في عمل الهيئة»، فكما هو معلوم إن البيانات والمعلومات المتعلقة بأعمال أي جهة تعتبر من الأمور الضرورية التي تزيد من قيمة الأعمال وفاعليتها. وطالب بدعم الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بمصادر البيانات اللازمة من هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بما يمكنها من القيام بمهماتها في مجال تحجيم المنشآت وتوجيه الدعم والمزايا المستحقة لها بشكل دقيق ومناسب.
الحازمي: أخشى من التحايل بسبب تباين الرواتب
لاحظ عضو المجلس الدكتور حسن حجاب الحازمي، أن محتوى التوصية الثانية في تقرير هيئة المنشآت، جاء بعيداً عن المسوغات التي ذكرتها، فمن يقرأ المسوغات يدرك أن الهيئة «ليس لديها مكتب مختص بالرؤية السعودية أو إدارة خاصة بذلك»، وبالرجوع للهيكل التنظيمي يتبين أنه لا يحتوي على جهة معنية بالرؤية. وطالب بأن تكون التوصية «على الهيئة إنشاء جهة مختصة بتحقيق الرؤية السعودية ٢٠٣٠ ووضعها في الهيكل التنظيمي». وقال: «التوصية جاءت على غير ذلك، وبدت بعيدة عن مسوغاتها وغير واضحة الهدف ولا إمكانية التحقيق.«
وعدّ الحازمي عدم توفر بيانات دقيقة لدخل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، تحدياً، وكان جديراً بتوصية تدعم هيئة المنشآت وتساعدها على تخطي واحد من تحدياتها التي تواجهها.
وتحفّظ الحازمي على عدد العاملين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة؛ كون إجمالي السعوديين مليوناً و287 ألفاً، بينما إجمالي عدد غير السعوديين خمسة ملايين و600 ألف، ما يعني أن ٩٠% تقريباً من العاملين في المنشآت غير سعوديين، وهو رقم عالٍ ونسبة عالية، وتساءل: كيف يكون لدينا خمسة ملايين و600 ألف أجنبي يعملون في مؤسساتنا وشركاتنا ولا نجد لأبنائنا العاطلين عن العمل فرصة بينهم؟ وما مدى التحقق الفعلي للسعودة؟ وهل السعودة حقيقية أم أنها شكلية؟ يسجلونهم على الورق ويدفعون لهم رواتب بناء على العقد لكنهم يستعيدون جزءاً منه؛ بمعنى لو كان راتب الموظف السعودي أربعة آلاف ريال تحول له فعلاً، ولكنها تستعيد منه ثلاثة آلاف أو 2500 ريال بطريقة أخرى، وهو راضٍ بهذه المقايضة لأنه مجرد اسم في قائمة الموظفين ولا يقوم بأي عمل.. فكيف يمكن التغلب على مثل هذا التحايل؟
وأبدى الحازمي تشككه في فقرة الرواتب، كون معدل رواتب الموظفين السعوديين 2800 ريال، وعندما سألتها اللجنة عن الرقم؟ أجابت بأن معدل الرواتب 5700 ريال، فكيف تتناقض في موضعين من التقرير بأنه 2800 وتقدمه كإنجاز ثم تتراجع عن ذلك؟ ويرى أن هذا يقودنا إلى الشك في حجم السعودة فعلياً على قلته مقارنة بالرقم الذي قدم للعاملين الأجانب. وقال الحازمي: «بما أن عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة مليون و308 آلاف؛ منها مليون و108 آلاف متناهية الصغر؛ أي التي فيها واحد إلى خمسة موظفين، وإيراداتها أقل من أربعة ملايين، بينما الصغيرة 150 ألفاً تقريباً، والمتوسطة 18,723، فإن نسبة 98% مؤسسات متناهية الصغر وصغيرة، وهي الأكثر عرضة للتعثر والتوقف والخروج من السوق.

وعدّ تحديات ارتفاع الرسوم الحكومية على المنشآت، وتعدد الجهات الرقابية والتفتيشية، وارتفاع تكاليف الامتثال للمتطلبات التنظيمية مثل التأمين الإلزامي للموظف وجميع التابعين له، والشهادات الصحية، وتعدد المنصات الحكومية التي يتطلب التسجيل والمتابعة فيها بشكل مستمر «صعبة وكبيرة» على المؤسسات المتناهية الصغر بالذات التي تشكل 98% من المنشآت، «وأعتقد أنها السبب الأقوى ليأسها وتعثرها وخروجها من السوق.«
وتساءل: ما دامت الهيئة تعرف هذه التحديات المتكررة عند الجميع، فلماذا لا تبحث عن حلول جادة وفعلية لها؟
الشعلان لمركز الإقامة: إجابتكم بـ«لا يوجد«
وتساءلت عضو المجلس الدكتورة لطيفة الشعلان، في مداخلتها على تقرير لجنة التجارة والاستثمار بشأن التقرير السنوي لمركز الإقامة المميزة: هل انعكست هذه الرؤية والأهداف الطموحة للمركز في نوعية حاملي الإقامة المميزة، كون من أهداف المركز أن تغدو المملكة مركزاً عالمياً يحتضن أفضل العقول والاستثمارات، ولاستقطاب المميزين والمواهب العالمية لتحقيق قيمة مستدامة لاقتصاد المملكة؟!

وأجابت: من وجهة نظري لا. فإلى نهاية 2023م، كان العدد الإجمالي لحاملي الإقامة المميزة هو 1190، جُلهم من دول عربية خارجة من حروب وأزمات داخلية أو اقتصادات منهارة.
وجددت التساؤل: أبهؤلاء سيحقق المركز رؤيته وأهدافه؟!
ولاحظت الشعلان أن الإحصاءات الواردة في تقرير المركز لم توضح أحد المؤشرات المهمة؛ وهو: المؤهلات العلمية لهؤلاء الحاصلين على الإقامة المميزة.
ولفتت انتباهها الفئات العمرية للحاصلين على الإقامة المميزة، إذ يتضح من الإحصاءات الواردة في تقرير المركز أن 23% فقط منهم في العشرينيات والثلاثينيات من العمر، بينما النسبة الأكبر وتحديدا 77% هم في منتصف العمر؛ أي في الأربعينيات والخمسينيات إلى الستينات وأكثر.
وتساءلت: هل العوامل الجاذبة للإقامة المميزة لم تكن كافية أو مستهدفة أكثر لفئة الشباب؟!
وأضافت: وردت في ملحق رقم 1، وتحديداً صفحة 7، إجابات المركز على استفسارات اللجنة، ومنها استفسار للجنة عن التحديات التي يواجهها المركز وما تأثيرها؟ وكان رد المركز على الاستفسار عجيباً جداً وبكلمة واحدة هي: «لا يوجد.« وبدا لها أن هذا الرد غير منطقي، ويتضح أيضاً أن اللجنة رأته كذلك، وإلا لما أتت بثلاث توصيات مدعمة بالمسوغات.
وأردفت بسؤال: هل هناك أي جهة في العالم حكومية أو خاصة، أو أي مؤسسة أياً كان نوعها أو موقعها على الخريطة، أو أي تجمع بشري عامل، ولا تكون التحديات حاضرة حولها وأمامها؟
وأوضحت أنه لا إنجاز ولا عمل من دون تحديات مستمرة يتم خوض غمارها ومعالجتها لتنبثق غيرها، وهنا تكمن قيمة العمل والإنجاز.
وتوقفت عند رد المركز بعدم وجود تحديات، لأن الاعتقاد بعدم وجود تحديات إن كان اعتقاداً مؤسسياً صادقاً لدى أي جهة فهو بحد ذاته مشكلة كامنة ستنعكس سلباً على مفاصل الأداء.
وأضافت: «في مطلع العام الحالي 2024م، أطلق المركز خمسة منتجات جديدة للإقامة المميزة، وتمنيت على اللجنة لو استفسرت من المركز في ما يخص إمكانية إطلاق منتج آخر يخص أبناء المواطنة السعودية من أب غير سعودي، وأقصد هنا المواطنة التي كان زواجها من غير سعودي بموافقة الجهة المختصة. فهذا المنتج المقترح سيكون استثماراً استراتيجياً، خصوصاً أن كثيراً من أبناء المواطنات يتمتعون بالتأهيل العلمي والخبرات العالية، وهذه الفئة درست في مدارسنا ودرجت على ثقافتنا وتدين للبلد بالمحبة والولاء. وقد يكون تخصيص أحد منتجات الإقامة المميزة لأبناء المواطنات حلاً مرحلياً لما تواجهه. إن توجه رؤية 2030 نحو تمكين النساء والشباب يدعم هذا المنتج المقترح». أيضاً هذا المنتج سيسهم في توثيق أواصر الأسرة السعودية تحقيقاً لمقتضى المادتين التاسعة والعاشرة من النظام الأساسي للحكم.
وذكّرت بقرار مجلس الوزراء رقم 406، المعدّل بالقرار رقم 151، بشأن الترتيبات الخاصة بأبناء المواطنة، الذي كثيراً ما يُحتج به في هذا السياق، قد كفل لهم حق الإقامة على كفالة والدتهم والمعاملة معاملة السعودي في التعليم والعلاج خلال حياتها، ما دامت الأم على قد الحياة، إلا أن الحقوق تسقط بمجرد وفاتها، ويعامل ابنها البالغ معاملة الوافد. وقالت: كان لي مع بعض الزملاء سابقاً أكثر من محاولة سواء من خلال التوصيات، أو استناداً إلى المادة 23، لمراجعة اللائحة التنفيذية لنظام الجنسية، أو لإضافة مادة لنظام الإقامة بما يُمكّن أبناء المواطنات من الإقامة الدائمة، ولم يحالفنا الحظ في محاولاتنا تلك، وبما أن هذه قد تكون الفرصة الأخيرة لي والدورة الشورية في أواخرها لطرق الموضوع مجدداً أمام مجلسكم الموقر، فإنني آمل من اللجنة في تقريرها الحالي أو القادم مناقشة المقترح مع المركز.

دول "مجلس التعاون" تدعو إلى إنهاء الحرب في غزة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 17 رمضان 1445هـ - 27 مارس 2024م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2158295

أعربت دول مجلس التعاون لدول الخليج عن رفضها لأي مبررات وذرائع لاستمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، مطالبة المجتمع الدولي باتخاذ الإجراءات اللازمة لإنهاء هذه الحرب، وإيصال المساعدات الإنسانية بشكل دائم، وضمان مساءلة المسؤولين عن الانتهاكات التي ارتكبت بحق الشعب الفلسطيني.

وفي بيان مشترك لدول مجلس التعاون ألقته اليوم دولة قطر أمام مجلس حقوق الإنسان خلال الحوار التفاعلي مع المقررة الخاصة المعنية بالأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة فرانشيسكا ألبانيز، قالت إن مواصلة إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) استخدام سلاح التجويع ومنع وصول المساعدات الإنسانية والتهديد باجتياح مدينة رفح؛ لا يمكن السكوت عنه.

ودعت المجتمع الدولي إلى تجاوز حالة ازدواجية المعايير، ووقف جرائم الإبادة الجماعية والانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها آلة القتل الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني.

وثمّنت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية جهود المقررة الخاصة في توثيق الجرائم التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي ودانت أي محاولات تهدف لعرقلة عملها، وتدعوها للاستمرار في ولايتها الموكلة لها من قبل مجلس حقوق الإنسان.

النيابة العامة: هذه الممارسات تستوجب الحصول على ترخيص لمزاولتها

أشارت إلى أنه يتعين مساءلة من يخالف ذلك طبقاً لنظام مكافحة الغش التجاري

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 17 رمضان 1445هـ - 27 مارس 2024م
https://sabq.org/saudia/pc0zrehhll

عدّت النيابة العامة التخفيضات في أسعار المنتجات، أو إجراء مسابقات تجارية، من الممارسات التي تستوجب الحصول على ترخيص لمزاولتها، ويتعين مساءلة من يخالف ذلك طبقًا لنظام مكافحة الغش التجاري.

وقالت النيابة العامة: كل من قام بإجراء تخفيضات في أسعار المنتجات أو إجراء مسابقة تجارية بأي وسيلة من الوسائل دون الحصول على ترخيص يُعاقب وفق نظام -مكافحة الغش التجاري- بالسجن مدة تصل إلى ستة أشهر، وبغرامة مالية تصل إلى خمسين ألف ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين.

"قانوني": تحويل "الخلع" من دعوى قضائية لإثبات هو تسهيل من "العدل" وتخفيف على المحاكم

قال إنه أصبح اتفاقاً بين الزوجَيْن على إنهاء عقد الزوجية دون الحاجة لحضور جلسات قضائية

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 17 رمضان 1445هـ - 27 مارس 2024م
https://sabq.org/saudia/ci9ndbovu2

أكد مستشار قانوني أن تحويل الخلع من دعوى قضائية إلى إثبات جاء تسهيلاً من وزارة العدل للإجراءات، وتخفيفًا من العبء على المحاكم المختصة وعلى أصحاب الفضيلة القضاة، وتيسيرًا على المستفيدين.

وتفصيلاً، قال لـ"سبق" المحامي والمستشار القانوني ناصر بن فاهد الشهراني: "في السابق كانت دعوى الخلع، التي تتلخص في (طلب الزوجة من المحكمة المختصة الحكم بفراقها من زوجها مقابل عوض تبذله الزوجة أو غيرها بعد موافقة الزوج)، وفق نظام الأحوال الشخصية الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/ ٧٣) وتاريخ ١٤٤٣/ ٠٨/ ٠٦هـ، الذي نظم موضوع دعوى (الخلع) في ثماني مواد بداية من المادة الخامسة والتسعين حتى المادة الثانية بعد المئة في الفصل الثالث من النظام ذاته."

وأوضح: "كانت دعوى الخلع تُنظر لدى المحكمة المختصة، مثلها مثل أي دعوى قضائية، مرورًا بمنصة (تراضي)، ثم تُحال للدائرة المختصة في حال عدم انتهاء الدعوى بصلح بين أطراف الدعوى؛ لنظر هذه الدعوى قضاء. وكانت المحاكم المختصة تحكم بالخلع في حال موافقة الزوج (المُدَّعَى عليه) على طلب زوجته (المُدعِية)، وفي حال رفض الزوج دعوى الخلع تحكم المحكمة المختصة برد الدعوى."

وأضاف: "ثم قامت وزارة العدل مشكورة بتسهيل الإجراءات، وتخفيف العبء على المحاكم المختصة، وعلى أصحاب الفضيلة القضاة، والتيسير على المستفيدين بتحويل دعوى الخلع في حال اتفاق الزوجين على إنهاء عقد الزوجية دون الحاجة لحضور جلسات قضائية إلى طلب إثبات الخلع لدى أصحاب الفضيلة كُتّاب العدل إعمالاً للمادة السادسة والتسعين من النظام، التي تنص على أنه: (يصح الخلع بتراضي الزوجين كاملَي الأهلية على إنهاء عقد الزواج، دون الحاجة إلى حكم قضائي."(

"محامية" لـ"سبق": فسخ النكاح يقوم مقام الخلع.. وكثرة الحكم برد الدعوى لعدم موافقة الزوج

قالت إن الخلع ليس إهانة للرجل ولا للمرأة بل طريقاً من طرق الانفصال المشروعة

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 17 رمضان 1445هـ - 27 مارس 2024م
https://sabq.org/saudia/3fkayk9ku7

علَّقت المحامية أسماء الزهراني على إجراءات تحويل دعوى الخلع من دعوى قضائية إلى إثبات، وأكدت أن فسخ النكاح يقوم مقام الخلع، وأن سبب التغيير يعود لكثرة الحكم برد الدعوى لعدم موافقة الزوج؛ لأن في دعوى الخلع يُشترط فيها موافقة الزوج بلفظ المخالعة.

وقالت "الزهراني" في تصريح إلى "سبق": "بداية، لا بد أن نفهم أن الخلع ليس فيه إهانة للرجل ولا للمرأة، بل هو طريق من طُرق الانفصال المشروعة. والكثير فهم من هذا القرار أنه لا توجد دعوى خلع، والصحيح أن الخلع ما زال موجودًا، ولكن بطريقة تقديم طلب إنهائي. والسبب في التغيير بالرفع أنه لكثرة الحكم برد الدعوى لعدم موافقة الزوج؛ لأن في دعوى الخلع يُشترط موافقة الزوج بلفظ المخالعة."

وأضافت: "أصبح الآن الطريقة رفع دعوى فسخ نكاح فقط. وللعلم، دعوى فسخ النكاح تقوم مقام الخلع؛ لأن الخلع تكون الزوجة فيه مستعدة لإرجاع الصداق، وفي فسخ النكاح في حال عجز الزوجة عن إثبات أسبابه الموجبة لفسخ النكاح يكون فسخ النكاح بكامل الصداق أو جزء منه، حسب رأي الخبير أو ناظر الدعوى."

وكانت وزارة العدل قد حوَّلت إجراءات طلب الخلع من دعوى قضائية إلى إثبات عبر التوثيق في حال موافقة الزوج على ذلك؛ لعدم حاجته إلى حكم قضائي.

ويأتي هذا الإجراء تطبيقًا لنظام الأحوال الشخصية، الذي نص على أنه "يصح الخلع بتراضي الزوجين كاملَي الأهلية على إنهاء عقد الزواج، دون الحاجة إلى حكم قضائي."

وفي حالة عدم موافقة الزوج يتم إحالة الطلب إلى المحكمة المختصة؛ لتنظر في المنازعة وفق الإجراءات التي حددها النظام، مع تطبيق الضمانات القضائية كافة.

ويأتي هذا القرار ضمن عدد من الإجراءات تطبيقًا لنظام الأحوال الشخصية، الذي يعد نقلة نوعية في صون وحماية الحقوق وتعزيزها.

تمكين الأرامل.. برنامج نوعي قدمته جمعية كهاتين للمستفيدات

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 17 رمضان 1445هـ - 27 مارس 2024م
https://sabq.org/saudia/omvuz85kpv

قدَّمت الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام "كهاتين" برنامج "تمكين الأرامل"، الذي يساهم في تطوير وتعزيز ممارسة دور الأمهات، وتعريفهن بأساليب التربية الصحيحة؛ ليساعدهن على حل المشكلات الحياتية التي قد تواجه الأسرة.
ويُعتبر برنامج تمكين الأرامل من البرامج التي عنيت بتطوير الأرامل، وتوسيع دائرة الثقافة والمعرفة لديهن. وقد حرصت جمعية كهاتين على توفير البيئة الصالحة للأيتام من خلال تمكين الأمهات، وتعريفهن بأساليب التربية الصحيحة، وتشجيعهن على ممارسة دورهن بعد وفاة الزوج والمعيل.
وقد تم تقديم دورات وورش عمل عدة في مجالات مختلفة؛ وهو ما ساعدهن على تعزيز خبراتهن، والقدرة على حل المشكلات الحياتية التي تواجه الأسرة.
وتأتي أهداف هذا البرنامج ضمن مسار الخدمات التنموية في "كهاتين". ومن أهم أهداف هذا البرنامج: التواصل الفعال بين الأرامل ودعم مشاركتهن بالمجتمع، إضافة إلى توفير الدعم الاجتماعي والعاطفي لهن، الذي يعزز من ثقتهن بأنفسهن، ويُشعرهن بإيجابية، ويُنمِّي مهاراتهن في المجالات المختلفة، ويساعدهن في تجاوز التحديات وتحقيق النجاح.
وتضمَّن البرنامج الاهتمام بالصحة النفسية، والمهارات التربوية، وتنمية الذات، وإدارة المال.. ومهارات حياتية أخرى.
وامتد البرنامج أكثر من 90 يومًا، واحتوى على برامج تدريبية، وورش تفاعلية، وجلسات إرشادية، ومنشورات تعريفية.
الجدير بالذكر أن الجمعية تتجه إلى زيادة الفرصة لعدد أكبر من المقاعد تحقيقًا لرغبة بعض الأرامل في التسجيل بهذه البرامج التنموية التي تساهم في زيادة الوعي لدى الأسر في التعامل مع الأبناء، وممارسة أنشطتهن بدون أي تحديات قد تواجههن.

"الشمري" تؤكد أهمية الخطط الوطنية لتأهيل ذوي الإعاقة

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 17 رمضان 1445هـ - 27 مارس 2024م
https://www.alyaum.com/articles/6521727

دعت عضو البرلمان العربي د .مستورة الشمري إلى وضع خطط وطنية لتأهيل ذوي الإعاقة لمتطلبات سوق العمل بما يتناسب مع إمكاناتهم.
وأكدت أنهم يمثلون ثروة قومية في كل دولة، ما يتطلب العمل على تذليل الصعاب، وتوفير المناخ المناسب والبيئة الصالحة، لتمكينهم من المشاركة الفعالة في شتى المجالات والاستفادة من إسهاماتهم وقدراتهم المتفردة، في مسارات العمل الوطني بكل دولة.

جاء ذلك خلال مشاركة البرلمان العربي اجتماع اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان بالاتحاد البرلماني الدولي، التي ناقشت موضوع الإجراءات المستدامة لتحسين ظروف حياة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، بما في ذلك فرصهم في التعليم وفرص العمل.
وجاء هذا الاجتماع في إطار اجتماعات الجمعية 148 للاتحاد البرلماني الدولي التي تستضيفها جنيف خلال الفترة من 23 إلى 27 مارس الحاليّ.

مليار شخص

وخلال مداخلتها قالت د. الشمري، إن ذوي الإعاقة، يمثلون أكثر من مليار شخص من عدد سكان العالم، مشيرة إلى أنه وفقًا لإحصائيات الأمم المتحدة، توجد نسبة 80% منهم في الدول النامية.

وأوضحت أن هذا العدد مرشح للزيادة بقوة بسبب جرائم الحرب والمجازر الوحشية وجرائم الإبادة الجماعية لكيان الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة، والتي تفاقم من معاناة هذه الفئة بشكل غير مسبوق.

التأهيل بشكل مناسب

وأكدت الشمري أن ذوي الإعاقة هم فئة لا تختلف عن أي فئة أخرى من فئات المجتمع من حيث إسهامهم ومشاركتهم في التعليم ومعدلات الإنتاجية وفرص العمل، وذلك شريطة أن تتوافر لهم الظروف الملائمة لتأهيلهم بشكل مناسب.
وشددت على ضرورة إيلاء اهتمام خاص بذوي الإعاقة في المناطق ذات الصراعات المسلحة والحروب، لأن معاناتهم تكون مزدوجة ومضاعفة، وخصت بالذكر ذوي الاحتياجات الخاصة في دولة فلسطين الذي يواجهون الموت يوميا بسبب المجازر الوحشية لكيان الاحتلال.

الحفاظ على الكوكب

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 17 رمضان 1445هـ - 27 مارس 2024م
https://www.alriyadh.com/2067237

هاني وفا

عند الاطلاع على أهداف مبادرة (السعودية الخضراء) نجد أنها أهداف لها مراحل مستدامة آنية ومستقبلية، ونتائجها لن تقتصر على بلادنا الحبيبة، إنما تتجاوزها إلى محيطها الجغرافي الإقليمي، و»تسترشد المبادرة بثلاثة أهداف شاملة هي: تقليل الانبعاثات الكربونية، والتشجير واستصلاح الأراضي، وحماية المناطق البرية والبحرية»، وهي أهداف تدخل في صميم حياة الإنسان وجودة المناخ الذي يعيش فيه، فالبيئة التي تحيط بالإنسان يؤثر فيها وتؤثر فيه وعلى نمط الحياة الذي يعيشه.
ويأتي إعلان المملكة عن مبادرة السعودية الخضراء، وإطلاق 77 برنامجاً مختلفاً لدعم هذه الأهداف ودفع عجلة النمو المستدام، باستثمارات تتجاوز قيمتها 700 مليار ريال سعودي، ومضيها بخطىً ثابتة نحو تحقيق طموحاتها المناخية الوطنية ودعم الأهداف العالمية، في هذا الإطار الذي يأتي من الاهتمام المستمر بالبيئة كمنظومة متكاملة تتقدم الجهود العالمية في مجال الحفاظ على البيئة بكل مكوناتها، والتزامها الكامل بتقليل الانبعاثات الكربونية بمقدار 278 مليون طن سنوياً بحلول العام 2030، وزراعة 10 مليارات شجرة في جميع أنحاء المملكة خلال العقود المقبلة، بما يعادل إعادة تأهيل 40 ملياراً من الأراضي، وحماية 30 في المئة من المناطق البرية والبحرية في المملكة بحلول العام 2030، كل تلك الأهداف تم البدء في تنفيذها، ووضع جداول زمنية ليت تحقيقها في المواعيد المحددة والالتزام بتلك المواعيد كون الأمر لا يحتمل التأجيل، فهو أمر حيوي غاية في الأهمية.

المملكة عند التزامها ووضعها للبرامج والخطط، فذلك نابع من استشعارها أهميته، كونه لا يقف عند الاهتمام بالبيئة وحدها، ولكن أيضا يساهم في الحفاظ على التوازن المناخي، وهي مساهمة فاعلة للحفاظ على مقومات الكوكب الذي نعيش فيه.

الإرهاب يطل برأسه

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 17 رمضان 1445هـ - 27 مارس 2024م
https://www.okaz.com.sa/articles/authors/2158309

رامي الخليفة العلي

تعرضت العاصمة الروسية موسكو إلى هجوم إرهابي، راح ضحيته ما يزيد على 130 شخصاً في أحد المراكز التجارية، بينما كانوا يستعدون لحضور حفل موسيقي. يعتبر هذا الهجوم الأكثر دموية على امتداد السنوات الماضية، بالرغم من أن موسكو تعرّضت لأكثر من هجوم إرهابي استهدف المدنيين. من جهته، أعلن تنظيم إرهابي في خراسان مسؤوليته عن هذا الهجوم. وقد قلنا مراراً وتكراراً بأن الإرهاب لا دين له، وهو نتيجة فكر ضال وعقيدة مشوهة. الهجوم الإرهابي، سواء كان عملاً فردياً أو كما يسمى في الإعلام الغربي «الذئاب المنفردة»، أو كان عملاً منظماً تقوم به جماعات لديها دعم لوجستي في البلد المستهدف وتخطط جيداً لأعمالها الإرهابية، فهو مدان ومرفوض ويجب مواجهته على كافة المستويات الأمنية والاستخباراتية. لكن الإرهاب من جهة أخرى هو ظاهرة تتغذى من الصراعات والأزمات التي تنتشر هنا وهناك، وهذا الذي حدث عندما تركت الأزمة السورية كي تتهتك وأدت إلى استقطاب الكثير من الأيديولوجيات المتطرفة، وأصبح ولأول مرة هنالك مكان تسيطر عليه تنظيمات راديكالية، أعلنت نفسها دولة وهو تنظيم داعش. وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء تحالف استطاع بالفعل عقب شهور وسنوات القضاء على الجسم الصلب لهذا التنظيم الإرهابي، ولكن الأيديولوجيا وكذلك كثير من الخلايا النائمة تكمن بانتظار اللحظة المناسبة لكي تخرج وتمثل تهديداً سواء لمنطقة الشرق الأوسط أو للعالم برمته. صحيح أن واشنطن وعدداً من الدول أعلنت النصر على تنظيم داعش ولكن في حقيقة الأمر فإن التربة الخصبة التي نشأ ونما وترعرع فيها التنظيم الإرهابي لم تتم معالجتها، فبقيت الأزمات مفتوحة وكادت تصبح في طي النسيان، منها الأزمة السورية التي تجمدت بالفعل على امتداد السنوات الماضية، ولا تزال تراوح مكانها، بل بالعكس فإن الأوضاع الاقتصادية أصبحت كارثية، وانضافت إلى ذلك الحرب في السودان، وبقاء حالة عدم الاستقرار في اليمن. وما زاد الطين بلة الحرب التي يشهدها قطاع غزة في الشهور الماضية، وهي حرب غير مسبوقة من حيث حجم الدمار الذي لحق بالبنية التحتية وبالأعيان المدنية. المنطقة بحاجة وأكثر من أي وقت مضى إلى جهود حثيثة من أجل ترتيب الأوراق وحل الأزمات وفتح محادثات وحوارات بين مختلف الأطراف على ما بينها من تناقضات، من أجل الوصول إلى تسويات. ولدينا تجربة قريبة وهي الخيار السعودي عندما رعت المملكة قمة العلا التي نزعت فتيل الأزمة الخليجية، وعندما فتحت المملكة حواراً مع الجانب الإيراني. بل إن خيار السلام بدأ يطرح كخيار استراتيجي للمنطقة برمتها، ولكن أحداث 7 أكتوبر الماضي حاولت وضع العراقيل أمام هذا الجهد الكبير الذي قامت به الدبلوماسية السعودية. اليوم والإرهاب يطل برأسه من جديد وحالة الدمار التي يشهدها قطاع غزة وإمكانية انفجار الأوضاع في أكثر من ساحة، فلا مناص سوى العودة إلى الخيار السعودي وإعادة ترتيب الأوراق في هذه المنطقة المنهكة بالنزاعات والأزمات. وأول هذه الأوراق هو إيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية. في هذا السياق لا بد من همسة لصانعي الإعلام غير المسؤول، الذي يصب الزيت على النار وكأنه يقتات على رفع وتيرة العنف والغضب، مما يؤدي إلى الانفلاتات الإرهابية التي نراها لنقول له (كفى).

اليمن: ملايين الأطفال يعانون من سوء التغذية والتقزم بعد 9 سنوات من الصراع

المصدر: موقع الامم المتحدة الاربعاء 17 رمضان 1445هـ - 27 مارس 2024م
https://news.un.org/ar/story/2024/03/1129591

قالت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) إن ما يقرب من 10 ملايين طفل يمني لا يزالون بحاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية، بعد مرور تسع سنوات على النزاع في بلادهم.

وذكرت المنظمة في بيان صحفي أن تراجع النزاع النشط منذ نيسان/أبريل 2022 أدى إلى انخفاض عدد الضحايا المدنيين والمعاناة في جميع أنحاء المجتمعات، لكن الوضع لا يزال هشا دون التوصل إلى تسوية سياسية مستدامة. وأكدت أن هذه التسوية بالغة الأهمية بشكل خاص في وقت لا يزال فيه أكثر من نصف السكان - 18.2 مليون شخص، بمن فيهم 9.8 مليون طفل – بحاجة إلى الدعم المنقذ للحياة.

وأشارت المنظمة إلى أن الهشاشة تتجلى بشكل أوضح في استمرار سوء التغذية في البلاد، حيث يعاني أكثر من 2.7 مليون طفل من سوء التغذية الحاد، ويعاني 49 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة من التقزم أو سوء التغذية المزمن، وهي حالة تعيق نمو الأطفال إلى أقصى إمكاناتهم مع حدوث ضرر لا يمكن علاجه بالنسبة لنموهم البدني والمعرفي على المدى الطويل.

"مزيج شرير"

وقالت كاثرين راسل، المديرة التنفيذية لليونيسف" :**إن المزيج الشرير المكون من سنوات الصراع الطويل والاقتصاد المنهار ونظام الدعم الاجتماعي الفاشل كان له تأثير مدمر على حياة الأطفال الأكثر ضعفا في اليمن ."**

وأوضحت أن عددا كبيرا جدا من الأطفال لا يزالون محرومين من الضروريات الأساسية، بما في ذلك التغذية السليمة، الأمر الذي قالت إنه قد يهدد الأجيال القادمة، ما لم يتم اتخاذ إجراءات عاجلة لتزويد الأطفال بالتدابير الوقائية والعلاج الذي هم في أمس الحاجة إليه.

وقالت منظمة اليونيسف إنها تهدف إلى الوصول إلى أكثر من 500 ألف طفل يمني خلال العام الحالي بعلاج سوء التغذية الحاد الوخيم، وهو إجراء حاسم للمساهمة في الحد من وفيات الأطفال دون سن الخامسة. على الرغم من الظروف الشبيهة بالهدنة، يستمر القتال المتقطع وتبادل إطلاق النار في أجزاء كثيرة من البلاد حيث يقع الأطفال ضحايا للألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب. ومنذ بدء الصراع عام 2015، قُتل أو جُرح أكثر من 11,500 طفل نتيجة للنزاع، وفقا لليونيسف.

وقالت كاثرين راسل" :**ستواصل اليونيسف وشركاؤها عملنا المنقذ للحياة في اليمن للمساعدة في ضمان أن يحصل الأطفال الذين عانوا كثيرا على مستقبل أكثر إشراقا. وللقيام بذلك، نحتاج إلى الدعم المستمر والالتزام والتضامن من شركائنا والمجتمع الدولي".**

وذكرت اليونيسف أنها تحتاج، بشكل عاجل، إلى 142 مليون دولار خلال العام الحالي، للاستجابة للأزمة الإنسانية ومواصلة تقديم الدعم الإنساني، والذي يشمل خدمات التغذية والصحة والمياه والصرف الصحي، والنظافة والتعليم والحماية.

مقررة أممية تدعو لفرض عقوبات على إسرائيل: الإبادة الجماعية في غزة، تصعيد لعملية محو الفلسطينيين

المصدر: موقع الامم المتحدة الاربعاء 17 رمضان 1445هـ - 27 مارس 2024م
https://news.un.org/ar/story/2024/03/1129576

قالت فرانشيسكا ألبانيز، مقررة الأمم المتحدة الخاصة المستقلة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة إن هناك أسبابا معقولة للاعتقاد بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين في غزة، ودعت الدول إلى ضمان امتثال إسرائيل والدول الثالثة بالتزاماتها بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها.

جاء ذلك في تقرير قدمته إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف قالت فيه إن إسرائيل ارتكبت ثلاثة أعمال إبادة جماعية وهي: التسبب في أذى جسدي أو نفسي خطير لأعضاء مجموعة من البشر، تعمد فرض ظروف معيشية على المجموعة بهدف تدميرها الجسدي كليا أو جزئيا وفرض تدابير تهدف إلى منع الإنجاب داخل المجموعة.

وذكرت المقررة الخاصة أن إسرائيل دمرت غزة خلال خمسة أشهر من العمليات العسكرية. وقالت" :**إن العدد المروع من الوفيات، والضرر الذي يتعذر جبره اللاحق بالناجين، والتدمير المنهجي لكل جانب ضروري لاستمرار الحياة في غزة - من المستشفيات إلى المدارس، ومن المنازل إلى الأراضي الصالحة للزراعة - والضرر الخاص الذي يلحق بمئات الآلاف من الأطفال والأمهات الحوامل والفتيات – لا يمكن تفسيره إلا على أنه يشكل دليلا ظاهريا على نية التدمير المنهجي للفلسطينيين كمجموعة."**

الكلمة الكاملة للمقررة الخاصة أمام مجلس حقوق الإنسان على الفيديو (بالترجمة الفورية إلى العربية).(

"بلوغ عتبة الإبادة الجماعية"

وقالت المقررة الخاصة إن تقريرها خلص إلى أن "العتبة التي تشير إلى ارتكاب إسرائيل للإبادة الجماعية قد تم بلوغها"، بعد تحليل تصرفات إسرائيل وأنماط العنف في هجومها على غزة، والتي كانت، حسبما قالت، مدعومة بخطابات تجرد الفلسطينيين من الإنسانية من قبل مسؤولين إسرائيليين رفيعي المستوى والتي انعكست في كثير من الأحيان في تصرفات الجنود على الأرض.

وقالت المقررة الخاصة "إن صدمة جماعية- لا يمكن حصرها- لحقت بأهل غزة وستعيشها أجيال قادمة"، مشيرة إلى أن الخطاب العنيف المناهض للفلسطينيين، والذي يصور الشعب الفلسطيني بأكمله في غزة باعتبارهم أعداء يجب القضاء عليهم وإزالتهم بالقوة، منتشر في كافة شرائح المجتمع الإسرائيلي.

وقالت ألبانيز" :**إن الدعوات إلى الإبادة العنيفة الصادرة عن كبار المسؤولين الإسرائيليين من ذوي السلطة القيادية والموجهة للجنود المناوبين على الأرض هي بمثابة دليل دامغ على التشجيع الصريح والعلني لارتكاب الإبادة الجماعية."**

"تمويه إنساني"

وقالت المقررة الخاصة إن إحدى النتائج الرئيسية التي توصل إليها تقرير هي إن القيادة التنفيذية والعسكرية والجنود الإسرائيليين شوهوا عمدا القواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني: التمييز (بين الأهداف العسكرية والمدنية) والتناسب (في الرد العسكري) واتخاذ الإجراءات الاحترازية- في محاولة لإضفاء الشرعية على عنف الإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني.

ومضت قائلة" :**من خلال إعادة تعريف فئات الدروع البشرية وأوامر الإخلاء والمناطق الآمنة والأضرار الجانبية والحماية الطبية بشكل متعمد، استخدمت إسرائيل المهام المتعلقة بالحماية كـ 'تمويه إنساني' لإخفاء حملة الإبادة الجماعية التي تشنها."**

وقالت ألبانيز "إن الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل بحق الفلسطينيين في غزة هي مرحلة تصعيدية لعملية محو استعمارية استيطانية طويلة الأمد للفلسطينيين. وأضافت: "على مدى أكثر من 70 عاما، خنقت هذه العملية الفلسطينيين

كشعب - ديموغرافيا وثقافيا واقتصاديا وسياسيا - وسحقت حقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير في محاولة لتهجيرهم ومصادرة أراضيهم والسيطرة عليها". وشددت المقررة الخاصة على ضرورة "وقف النكبة المستمرة ومعالجتها بشكل نهائي."

كاريكاتير

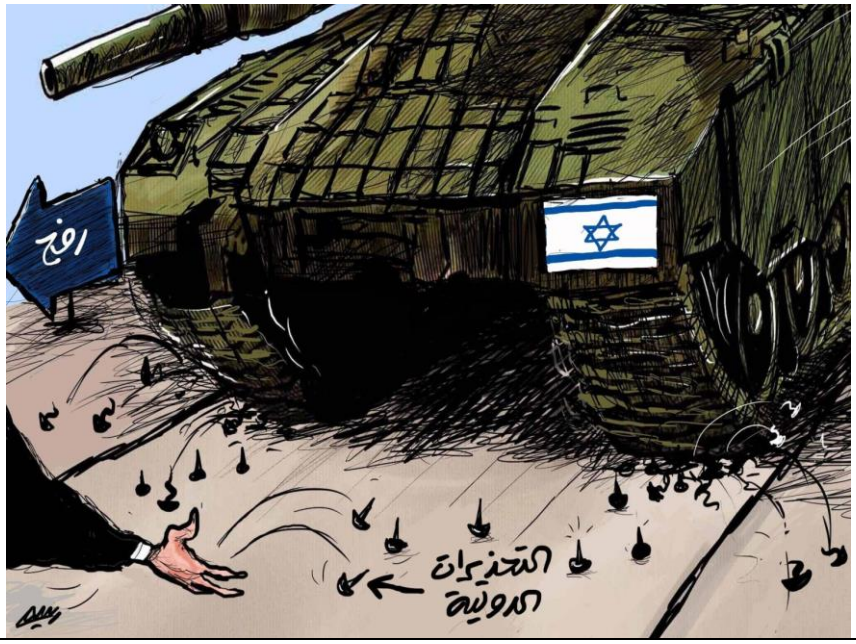

المصدر: جريدة الشرق الاوسط
الاربعاء 17 رمضان 1445هـ - 27 مارس 2024م

اضغط هنا

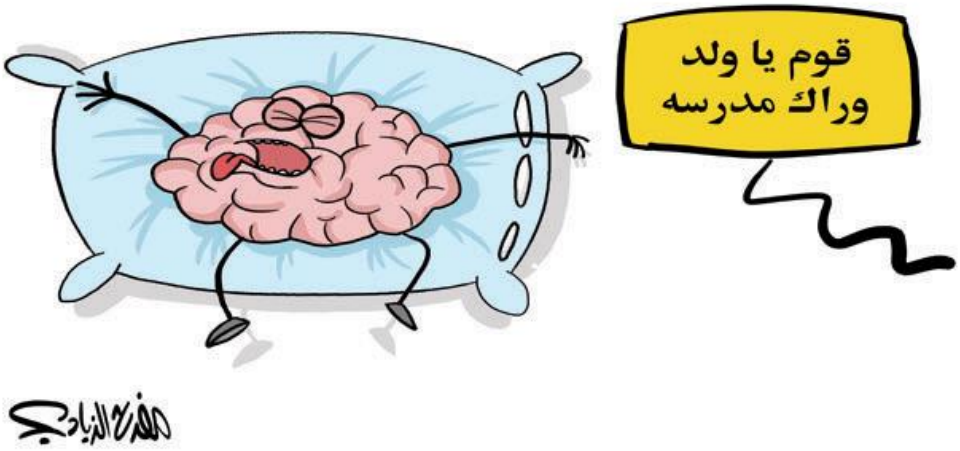

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء 17 رمضان 1445هـ - 27 مارس 2024م

https://www.al-jazirah.com/2024/20240327/cr1.htm